

الحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٨٤

الأربعاء، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم . . . . . (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

السيد هيرش (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أدلي بهذا البيان نيابة عن السفير يول، الذي اضطر إلى قضاء أمر آخر في هذه اللحظة بالذات. واسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن هذا لا يقلل بأي حال من الأحوال الأهمية التي توليها النرويج لمسألة تغير المناخ، المدرجة في مقدمة جدول أعمالنا، وكذلك في جدول الأعمال العالمي.

”لقد قدمت لنا تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الحقائق، غير أنه يمكننا أن نراها بوضوح وبأم أعيننا.

”وترى النرويج هذا الأمر بوضوح في المحيط المتجمد الشمالي، الذي يذوب فيه الجليد الآن بسرعة تزيد ثلاث مرات عن السرعة المتوقعة. وعلاوة على ذلك، سجلت نسبة امتداد الجليد في المحيط المتجمد الشمالي انخفاضاً قياسيًّا في العام الماضي. ويمكن مشاهدة التوجهات ذاتها في جبال الهملايا وغيرها من الأماكن. وبما أن الجليد يعكس الحرارة بينما يمتصها الماء، فإن عملية ذوبان الجليد

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هانيسون (أيسلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

مناقشة مواضيعية بعنوان ”الأمم المتحدة والعالم في مواجهة تغير المناخ“

البنود ٤٨ و ٥٤ و ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

التنمية المستدامة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/62/644)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لممثل النرويج.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



”والحقيقتة المتمثلة في أن أكبر عبء للاحتزاز العالمة سيقع على الفقراء، الالذن يتحملون أقل قدر من المسؤولة عن الحالة الراهنة، تجعل من تغير المناخ أيضا مسألة مركزية تتعلق بالعدل والأخلاق في السياسة الدولية اليوم. وبالتالي، ينبغي للبلدان الصناعية أن تضطلع بدور ريادي في الجهود الرامية إلى مواجهة تغير المناخ، غير أنه يجب على جميع البلدان أن تشارك في ذلك وأن تفعل ما بوسعها وفقا لقدراتها.

”وإذ أن الحكومة النرويجية على استعداد لأداء دورها، فقد قررت، بالتالي، الإسهام في تخفيض الانبعاثات العالمية بنسبة تعادل ١٠٠ في المائة الانبعاثات الخاصة بنا بحلول عام ٢٠٣٠. وبذلك، ستصبح النرويج دولة خالية من الكربون. وبما أن النرويج مُصدّر كبير للنفط والغاز، فإنها ترى أن ذلك يلقي علينا مسؤولية خاصة عن إيجاد خيار أكثر رفقا بالمناخ لاستخدام الوقود الأحفوري، بما في ذلك الفحم، خلال مرحلة الانتقال إلى نظام الطاقة المنخفض الكربون.

”ووفقا للوكالة الدولية للطاقة، يمكن لاستخدام أسلوب احتجاز الكربون واحتزانه في قطاعات الصناعة، وتحويل الوقود، وتوليد الطاقة، أن يمثل تخفيضات لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٨ في المائة. وبالتالي، تلتزم النرويج التزاما قويا باستحداث تكنولوجيات لاحتجاز واحتزان الكربون. ونأمل أن تسهم جهودنا في جعل تلك التكنولوجيا مجدية من الناحية التجارية على المستوى العالمي.

تعزز نفسها بنفسها، الأمر سيسرع بوتيرة الاحتزاز العالمي. وستكون لذوبان الجليد في المحيط المتجمد الشمالي آثار على المناخ في مناطق تقع على بعد آلاف الكيلومترات. فعلى سبيل المثال، من المحتمل أن تتأثر الرياح الموسمية في آسيا، التي تكتسي أهمية بالغة لسبل كسب العيش بالنسبة لملايين الناس.

”وكما قد ذكر ذلك العديد من المتكلمين، يجب أن نعمل الآن.

”ومن العوامل الإيجابية أننا توصلنا إلى اتفاق بشأن برنامج عمل بالي، حتى وإن كنا نشعر بأننا لم نكن طموحين بما فيه الكفاية. وينبغي لأي اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ أن يتوفر على رؤية مشتركة تضاهي حسامة التحدي. وتتفق النرويج مع الاتحاد الأوروبي على أنه لتفادي التغير الخطير للمناخ، يجب ألا يتعدى ارتفاع درجات الحرارة على الصعيد العالمي مستويات ما قبل المرحلة الصناعية بدرجتين. وذلك يعني، وفقا للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، أن الانبعاثات العالمية يجب أن تتوقف عند أعلى مستوى لها في أجل أقصاه عام ٢٠١٥ ويجب تخفيضها بما لا يقل عن النصف، مقارنة مع مستويات عام ٢٠٠٠، في أجل أقصاه عام ٢٠٥٠.

”ويجب على الدول الصناعية، مثل النرويج والولايات المتحدة، أن تخفض الانبعاثات بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. غير أننا نقر بأن الأمر الأهم هو أنه يتعين علينا العمل معا لإزالة خلافاتنا بغية التصدي للتحديات الكبيرة الماثلة أمامنا.

من الأعمال على الصعيدين المحلي والعالمي، غير أن التقرير يشدد أيضا على حاجة الأمم المتحدة إلى تنسيق جهودها.

”وقد تحدث الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، السيد إيفو دي بوير، عن الحاجة إلى وضع ”خطة مارشال معنية بتغير المناخ“. ونحن نتفق مع هذه الفكرة، وما تنطوي عليه من مبادئ، غير أنه، في هذا الصدد، سيكون من الهام أولاً أن تستطيع الأمم المتحدة العمل ككيان واحد، وثانياً، أن تنسق وتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، فضلاً عن البلدان المانحة والمشمولة بالبرامج، حتى يتسنى لـ ”خطة مارشال المعنية بتغير المناخ“ أن تحقق النتائج على نحو فعال“.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيد حيم ليبوي، نائب الممثل الدائم لولايات ميكرونيزيا الموحدة.

**السيد ليبوي (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (تكلم بالانكليزية):** أود أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة لمناقشة المسألة الهامة المتمثلة في تغير المناخ. وليس من الملائم فحسب أن نفعل ذلك، بل من المناسب أيضاً.

وقد تناول تقرير هذا العام بشأن التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الصلة الواضحة بين التنمية البشرية وتغير المناخ. وفي السنوات الأخيرة، عانى شعب ميكرونيزيا من العواقب الناجمة عن تغير المناخ. فقد تسببت الأعاصير الشديدة المقترنة بزيادة سرعة الرياح، وارتفاع المد والجزر، والأمواج العاتية، في الإضرار بقطاعي الزراعة والصيد الكفائيين لدينا، فضلاً عن الأنواع المستوطنة في البحر والبر،

”وعلاوة على ذلك، تسلم النرويج أيضاً بضرورة وقف الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وقررت دعم جهود التشجير في هذا السياق بما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار في السنة. وبتخاذ تدابير فعالة لمكافحة إزالة الغابات، يمكن أن نحقق تخفيضات كبيرة في انبعاثات غاز الدفيئة بسرعة، وبتكلفة منخفضة.“

”ونرحب بالتطورات الهامة التي استجرت في مؤتمر بالي بشأن ضرورة إدراج تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، على نحو جدي، في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق المعني بفترة ما بعد عام ٢٠١٢. وهذا قطاع صعب المعالجة، وسيكون من الضروري بذل جهد شامل بالتعاون الوثيق مع جميع الأطراف المعنية، من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها.“

”ولا يمكن للعالم أن يفاضل بين التنمية والبيئة. فنحن بحاجة إليهما معاً. والواقع أنه ما لم نعالج مشكلة تغير المناخ، سيصبح تحقيق التنمية أعسر وأكثر تكلفة بالتأكيد. وبالتالي، ستشكل التنمية المستدامة عاملاً أساسياً، شأنها في ذلك شأن وضع آليات تكافئ على اتباع الممارسات الرفيعة بالبيئة. كما سيتعين علينا أن نعزز، على نحو كبير، استحداث التكنولوجيات الجديدة. ومن الضروري أن نحرز تقدماً تكنولوجياً سريعاً، وأن نسرع بنقل هذه التكنولوجيات، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.“

”واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة أيضاً للشاء على تقرير الأمين العام (A/62/644). الذي يقدم استعراضاً عاماً مفيداً لأنشطة الأمم المتحدة. ويمكن أن أستشف من التقرير أنه يجري إنجاز العديد

ما يمكننا القيام به نظرا لمواردنا المالية. ما هي الفرص المتاحة لدولة جزرية صغيرة نامية مثل ميكرونيزيا؟ وبما أننا اتحاد من الجزر التي تقع على ارتفاع بضعة أمتار فقط فوق مستوى سطح البحر، كيف يمكن لنا أن ندافع عن أنفسنا في مواجهة ارتفاع منسوب مياه البحار؟ إن أحد الحلول الممكنة - وهو بناء حواجز بحرية حول كل جزيرة في ميكرونيزيا - لا يعني استثمارا ضخما فحسب، ولكنه لن يكون أيضا حلا عمليا.

إن الاستثمار في مصادر متجددة للطاقة النظيفة في البلدان الضعيفة سيساعدنا على تلبية احتياجاتنا من الطاقة وعلى مكافحة تغير المناخ. ودعم تطوير وتوزيع واستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية أمر ضروري. ولتيسير ذلك من المهم أن يتم تعميم استراتيجية موريشيوس في جميع عمليات الأمم المتحدة.

إن مع تزايد تغير المناخ تتعرض حقوق الإنسان الأساسية للخطر - مثل الحق في الغذاء والحق في المياه الصالحة للشرب والحق في التعليم والصحة والتنمية والحق في الوجود، خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وستؤدي آثار تغير المناخ تدريجيا إلى القضاء على حقوق الإنسان الأساسية من المجتمع. يجب على الأمم المتحدة أن تتناول هذه العلاقات المتبادلة.

إن المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعلن أن "لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي". وعدم اتخاذ أي إجراء بشأن التهديدات التي يشكلها علينا تغير المناخ من شأنه أن يؤدي إلى انتهاك هذه الحقوق العالمية للإنسان. ومن المؤكد أن إجبار السكان على مغادرة أوطان أجدادهم بسبب تغيرات مناخية من صنع دول أخرى أمر يشكل انتهاكا للمادة ٣.

وأود أن أؤكد أننا جميعا مسؤولون عن مستقبل كوكب الأرض. والمشاركة الفعالة في منع تغير المناخ التزام

بما في ذلك الشعب المرجانية. وظروف الطقس الشديدة القسوة تؤدي إلى نحو متزايد إلى الجفاف، وتلف المحاصيل، وتلويث الآبار، وتعرية الشواطئ، وانجرافات التربة بصورة غير مسبوق. وتشكل هذه الآثار تهديدا كبيرا على الزراعة، وسبل كسب الرزق، والتنمية المستدامة في بلدي.

وإذا استمر تغير المناخ بهذه الوتيرة، قد نضطر إلى هجر جزرنا. وانتقال السكان يحدث بالفعل في العديد من جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك بلدي. ويبيّن ذلك بوضوح أن الدول الجزرية الصغيرة، التي لم تسهم كثيرا في أسباب تغير المناخ، هي الآن أكثر الدول معاناة. لقد تضرر سكانها من الكوارث المناخية ضررا شديدا، وبالتالي فإنهم ضحايا للآثار الناجمة عن العلاقة الوثيقة بين الفقر والتعرض لمخاطر المناخ.

إن آخر تقرير للتنمية البشرية ينسب المخاطر المتعلقة بالمناخ إلى أنماط استهلاك الطاقة والاختيارات السياسية للدول الرئيسية المصدرة للانبعاثات. ولذلك نطلب من أكثر البلدان تسببا بالتلوث تحمل المسؤولية وأن تتحمل تكلفة التكيف في الدول النامية، لاسيما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن مكافحة عواقب تغير المناخ تؤدي إلى الاعتماد المتزايد على الدعم التقني والمالي من الشركاء. وكيف يمكن لبلدان مثل بلداننا، التي تعتمد على البيئة بهذا الشكل، أن تحسن أحوالها الراهنة إذا كان لا يوجد سوى النذر القليل من التعاون الدولي بشأن قضايا التخفيف والتكيف؟

لقد اعتمدت ميكرونيزيا بالفعل تدابير للتخفيف والتكيف في خطط بنيتها التحتية وخطط تنميتها الاستراتيجية - على سبيل المثال، مبادرات تحمي مناطق المانغروف والشواطئ الساحلية وإجراءات الحماية للبنية التحتية من تغير المناخ. ولكن الحقيقة هي أن هذا هو

إن الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، وأي شراكة تُقام مع القطاع الخاص أو المجتمع المدني لتنفيذها على الصعيد المحلي أو الوطني، ينبغي بالطبع أن تعمل على دعم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهذه المناقشة المواضيعية اليوم هي فرصة لتحديد السبل لتقديم دعم أكثر فعالية لهذه الاتفاقية. وفي حين نجتمع للتركيز على أدوار منظومة الأمم المتحدة والشراكات إزاء تغير المناخ علينا أن لا ننسى أن أمام الدول الأعضاء نفسها مهمة شاقة.

ومع احتتام الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر أطراف الاتفاقية الإطارية مؤخرا لدينا الآن بعض الأخبار السارة - على سبيل المثال، خارطة طريق بالي، والقرارات التي اتخذت فيما يتعلق بإزالة الغابات وتفعيل صندوق التكيف. ومع ذلك، لم تكن المفاوضات سهلة. والاتفاقات التي تم التوصل إليها هي مجرد بداية لعملية تفاوضية أكثر صعوبة - عملية تتطلب حلولاً توفيقية حقيقية والبحث عن حلول جديدة.

وأود أن أقول مرة أخرى إن الاتفاقية الإطارية هي المنبر المناسب لمواجهة تغير المناخ. واعتماد خارطة طريق بالي كان في الحقيقة مجرد قرار شجاع للشروع في عملية معقدة. وفي نهاية نيسان/أبريل ستقوم الأفرقة العاملة المنشأة مؤخرا بالبداية بأعمالها. لقد بدأت بالكاد معركة التغلب على تغير المناخ.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي ضمن أمور أخرى، أن يؤكد أهمية البدء أخيراً بمعالجة مسألة إزالة الغابات بشكل أكثر شمولاً في إطار الاتفاقية. ويجب ألا ننسى أن حماية الغابات ينبغي أن تفيد كل الجهات المعنية - الذين سيستفيدون من بين صفوفنا من المحافظة عليها وكذلك الشعوب التي تعتمد تنميتها ورفاهيتها على الغابات. وسيكون إيجاد الحلول لهذه المعضلات أمراً شاقاً.

أخلاقياً ينبغي للجميع أن يكونوا مستعدين للوفاء به. والاهتمام بتغير المناخ في جميع أنحاء العالم خطوة في الاتجاه الصحيح. ولكن ما نحتاج جميعاً إلى القيام به هو إيجاد طريقة جماعية لمنع وقوع المزيد من الضرر على هذا الكوكب للأجيال المقبلة وذلك من خلال التعاون والاتصال. وأعلم أن هذه المناقشة جزء من تلك العملية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ميلاني سانتيسو - ساندوفال، ممثلة غواتيمالا.

**السيدة سانتيسو - ساندوفال** (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): إن وفد بلادي ممن لهذه الفرصة الجديدة لمناقشة مسألة تغير المناخ، وخصوصاً فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة. وقبل أن نفعل هذا أود أن أعرب عن تأييد غواتيمالا للبيان الذي أدلى به السفير آش ممثل أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

بدلاً من أن أكرر مرة أخرى ذكر ما عانته غواتيمالا ومنطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية نتيجة للآثار المدمرة لهذه الظاهرة، يود وفد بلادي التركيز على ما ينتظرنا في المستقبل باعتبارنا أحد بلدان أمريكا اللاتينية في كفاحنا للتصدي لهذه المشكلة.

كما أكد تقرير أصدره مؤخراً برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي برمتها لا تنتج سوى ٥ في المائة من غازات الدفيئة في العالم. ومع ذلك نحن نواجه سلسلة من التهديدات غير المتناسبة والناجئة عن الآثار السلبية لتغير المناخ والاحترار العالمي. ففي الاثني عشرة سنة الماضية شهدت المنطقة درجات حرارة مرتفعة ارتفاعات تاريخية وكوارث طبيعية وتصحراً - وتلك تؤثر جميعها على تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية وتعيقها. لقد أصبحت جهودنا المتواصلة لاستئصال الفقر معركة أشد شراسة.

المتحدة في مجال البيئة. ويتفق وفدي بأن هذه المناقشة ستساعد على التعجيل بالزخم البناء الذي تولّد عن خارطة طريق بالي منذ اعتمادها في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وأود كذلك أن أعرب عن تأييد وفدي للبيانيين اللذين أدلى بهما وفد أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ووفد بنغلاديش باسم مجموعة أقل البلدان نموا.

ومن المفارقات أن أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي أقل البلدان مسؤولية عن انبعاثات غازات الدفيئة، تتحمل العبء الأكبر للآثار الناجمة عن تغير المناخ العالمي. فهذه البلدان تجاهد من أجل استئصال الفقر، بينما تتلعب النفقات غير المنظورة الناجمة عن زيادة الكوارث دون هوادة في أثناء ذلك مواردنا الشحيحة التي ينبغي توجيهها للتنمية.

ولا سبيل إلى المبالغة في أهمية الشراكة والتعاون بين السلطات الحكومية والأمم المتحدة والوكالات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وأوساط الأعمال التجارية على إيجاد مستقبل مناخي مستدام.

ويتعين علينا أن نستحث الجهود المشتركة تحت لواء اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وذلك من خلال الوفاء الصادق بالالتزامات والتعهدات المقطوعة وفقا لمبدأ "المسؤوليات المشتركة رغم تباينها في الوقت ذاته وكل بلد على حسب قدرته".

ونيبال جادة في تصديها لتغير المناخ. فقد أدرجنا منظورا متعلقا بتغير المناخ في استراتيجياتنا الوطنية للتنمية وأولوياتنا القطرية المحددة. ويجري تشجيع التوسع في استخدام مصادر الطاقة البديلة والمتجددة. وقد اضطلع، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، ببرامج أهلية ناجحة لتنمية الغابات وبرامج لاستحداث مصانع الغاز الأحيائي

وفيما يتعلق بالبلدان النامية، نحن نعمل من أجل التكيف مع تغير المناخ. وكما قلنا خلال المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ في أيلول/سبتمبر الماضي، وبالنظر إلى تأثير أمريكا الوسطى بتغير المناخ تأثرا خاصا، سيعقد مؤتمر قمة لرؤساء المنطقة في هندوراس في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لمناقشة تغير المناخ والبيئة. وسينظر مؤتمر القمة في استراتيجية لأمريكا الوسطى بشأن تغير المناخ والبيئة تجمع بين الجهود الرامية إلى تحسين المعلومات وبين خطة إقليمية للتكيف، إلى جانب برنامج يهدف إلى التشجيع على إقامة قطاع اقتصادي جديد للسلع والخدمات المراعية للمناخ.

وفي حين نبدل نحن في البلدان النامية الجهود المبذولة للتكيف مع تغير المناخ فإن على بلدان المرفق ١ المتقدمة النمو التزامات لا مفر منها في مجالات خفض الانبعاثات ونقل التكنولوجيا والتمويل عليها أن تفي بها، بدلا من أن تجعلها جزءا من خطابتها أو أن تحاول تعديلها أو إعادة التفاوض عليها في كل مرة نجري فيها مناقشة أو حوارا أو تفاوضا في سياق الاتفاقية.

وعلى الصعيد العالمي، قد رسمت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف الطريق أمامنا. ويأمل وفد بلادي، خلال هذه المناقشة وفي الجلسات اللاحقة بشأن تغير المناخ، أن يكون هناك تقدم حقيقي نحو الوفاء بالالتزامات ووضع اتفاقات تعبر بالفعل عن أن لدينا مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة فيما يتعلق بتغير المناخ.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد تيرناراج واغل، ممثل نيبال.

**السيد واغل** (نيبال) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن تقدير وفدي للرئيس لعقده هذه المناقشة عن تغير المناخ. كما نتوجه بالشكر للأمين العام على تقاريره المفيدة التي تزودنا باستعراض عام لأنشطة الأمم

المبدولة على الصعيد القطري. ونؤكد أنه ينبغي توجيه مزيد من الاهتمام لتقديم مساعدات مالية وتقنية بشكل متواصل وسريع وكبير لأقل البلدان نمواً وللبلدان الجبلية الفقيرة وللدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولا يقل عن ذلك في ضرورته الحتمية أن يكون مرفق البيئة العالمية والوكالات المنفذة التابعة له أكثر استباقية في تفعيل الموارد التقنية والتمويلية، بما في ذلك صندوق أقل البلدان نمواً. وينبغي تبسيط أي جوانب إجرائية أو تفاصيل أخرى دقيقة ضماناً للكفاءة في تنفيذ برامج العمل الوطنية الخاصة بالتكيف.

وعلى غرار ذلك، ينبغي جعل آلية التنمية النظيفة بموجب بروتوكول كيوتو أكثر شمولاً وأن تغطي أيضاً مشاريع المحافظة على البيئة الصغيرة الحجم على الصعيد المحلي، مما يعود بمنافع اجتماعية وبيئية للقراء مع تعزيز الاستثمارات لتقليل من الكربون.

وبفضل الأدلة العلمية التي يقدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والدراسات الأخيرة المتعلقة باقتصاديات تغير المناخ، وبفضل وضع تغير المناخ على قمة برنامج العمل العالمي للأمم المتحدة، ندرك جميعاً الآن أنه لا قبل لنا بتكلفة التقاعس.

وينبغي أن يظل المجتمع الدولي على تركيزه وربطه مسألة تغير المناخ بجدول أعمال التنمية المستدامة مع الاهتمام بشكل خاص بإيجاد فرص للتنمية البشرية للبلدان الفقيرة والمجتمعات الضعيفة.

وختاماً، أود التأكيد مجدداً على أنه ليس هناك من خيار سوى وضع خطة عمل عملية متعددة الأطراف على الفور لها أهداف ملزمة بشأن انبعاثات غازات الدفيئة وآلية ذاتية للرصد. والحاجة ماسة كما لم تكن في أي وقت مضى إلى جعل الحلول التكنولوجية في المتناول وتسهيل نقلها من

المستمد من المخلفات المنزلية من أجل توفير إضاءة منزلية أنظف ولأغراض الطهو.

وتعود هذه المبادرات بفوائد بيئية على المناطق الريفية وتسهم إسهاماً فعالاً في الاستدامة البيئية بتوجيهنا إلى مسار طاقة أكثر نظافة والقضاء على إزالة الغابات والتشجيع على التشجير وحفظ التنوع البيولوجي. ويلزمنا رعاية هذه الجهود البيئية المحلية بزيادة توفير الدعم التقني لها.

ونيبال، بوصفها بلد به جبال تكسوها الثلوج وما يزيد على ٣٠٠ ٢ بحيرة جليدية في منطقة الهمالايا، معرضة بدرجة خطيرة لتدفق السيول من البحيرات الجليدية بسبب ذوبان الثلوج وما يترتب عليها من عواقب غير منظورة للسكان المقيمين في طريقها.

وينطوي استنفاد الأنهار الجليدية بالهماليا على انخفاض الموارد المائية لحمس البشرية. وسيكون له أثر ضار على قدراتنا في مجال الطاقة المائية وإنتاجنا الزراعي. علاوة على ذلك، سوف يتسبب في إخفاق الجهود المبذولة فيما يتعلق بالسياحة الجبلية المستدامة.

وينبغي التعامل مع احتياجات التكيف الملحة للبلدان الفقيرة والضعيفة مثل نيبال قبل أن يفوت أوان تجنب حدوث ضرر لا سبيل إلى إصلاحه لاحتمالات التنمية البشرية.

ونشدد على أهمية المعلومات العلمية والتوعوي العام لتحسين قدرات الإنذار المبكر فضلاً عن بناء القدرة لدى المجتمعات الضعيفة على التأقلم والتأهب. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم لإنشاء مركز أبحاث في نيبال بهدف تيسير التقييم العلمي لتغير المناخ في جبال الهمالايا والتكيف معه.

وتعرب نيبال عن تقديرها للدور الفعال الذي تؤديه الأمم المتحدة لجهود التكيف والتخفيف من أثر تغير المناخ

الثاني/يناير وشباط/فبراير انخفضت درجة الحرارة في وديان طاجيكستان إلى ما دون ١٨-٢٣ درجة مئوية تحت الصفر، وهذا يقل من ٨ إلى ١٣ درجة عن المعتاد. وتلت هذا البرد القارس عواصف جليدية شديدة.

وعلى مدى السنوات الخمسين الأخيرة لم تسجل سجلات المناخ لدينا قط شتاء مفرطاً في البرودة بهذه الدرجة. ونتيجة لهذا البرد، تجمدت الأنهار ولحق الضرر بالعديد من المضخات وشبكات الإمداد بالمياه. وسبب هذا في الواقع أزمة في الطاقة، توقفت نتيجة لها مشاريع صناعية كثيرة جداً عن العمل. وتأثرت جميع المحاصيل الشتوية تقريباً وأصيبت أشجار الفواكه وبساتين الكروم وغيرها بضرر بالغ. وتقدر قيمة الضرر الاقتصادي المتكبد بعدة مئات من ملايين الدولارات.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للأمم المتحدة ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومختلف الوكالات المتخصصة، ولعدد من الدول الأعضاء، على تقديمها المساعدة والدعم لبلدي.

إننا نؤيد فكرة أن تغير المناخ والتنمية عنصران لا ينفصلان لجدول أعمال مشترك - هو التنمية المستدامة، التي تقوم على أساس ثلاثة عناصر هي: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية.

وفي ذلك الصدد، نؤمن أيضاً بأن هناك عنصراً آخر هاماً للغاية يستحق تناوله بشكل محدد وهو - عنصر لا يمكن بدونه أن تستمر الحياة على الأرض ألا وهو: الماء. ومن المعلوم بشكل عام أن تشكيل المناخ ونشأة الحياة أمران وثيقا الصلة بهذا المورد الطبيعي، الذي، شأنه شأن المناخ نفسه، لا بد من معاملته بعناية. وبعض مناطق كوكبنا تشهد بالفعل حالات مزمنة من نقص المياه الصالحة

البلدان المتقدمة نمواً إلى البلدان النامية؛ وكذلك الحاجة إلى إيجاد موارد مالية وتقنية جديدة إضافية ومستقرة للتكيف والاستثمار الفوري في الهياكل الأساسية للتنمية المستدامة.

ويعرب وفدي عن التزامه بالعمل المتضافر على التوصل المبكر إلى إطار طموح لعالم ما بعد مؤتمر كيوتو عام ٢٠١٢.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سراج الدين م. أصلوف، الممثل الدائم لطاجيكستان.

**السيد أصلوف** (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): أود قبل كل شيء أن أعرب عن تقديرنا للرئيس لعقده مناقشة اليوم المواضيعية بشأن تغير المناخ. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة للتعبير عن امتنان وفدي للأمين العام، السيد بان كي - مون، لما يبذله من جهود دؤوبة لزيادة الاهتمام بمسألة تغير المناخ، أصبحت هذه المسألة بفضلها تتصدر جدول أعمال الأمم المتحدة.

وفي العام الماضي، نتيجة لهذه الجهود ذاتها، شاركت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في الدورة الثالثة عشر لمؤتمر الأطراف، الذي توجت أعماله بخطة عمل بالي وتحديد إطار استراتيجي للجهود التعاونية في الأجل القريب في مجالات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والتكنولوجيا والتمويل.

وسأقتصر في ملاحظاتي على مسألة التكيف. لقد أصبح التكيف، كما أكد البعض خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أمراً لا غنى عنه، بالنظر إلى التغيرات المناخية الجارية.

ومن الأدلة الحية على هذا الزعم الظروف المناخية الحالية غير المواتية التي يواجهها بلدي. ففي كانون



الناجمة من الكوارث الطبيعية أكثر حدة في البلدان النامية مما هي في الدول الصناعية.

ونطالب بتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في هذا المجال. وتحقيقا لتلك الغاية، قررت حكومة جمهورية طاجيكستان تقديم إسهام عملي في هذه القضية بعقد مؤتمر دولي بشأن تخفيض حدة الكوارث المتصلة بالمياه في دوشانبي في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ويحدونا الأمل في أن تشارك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، فضلا عن الدول الأعضاء، مشاركة فعالة في مؤتمر دوشانبي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

للسيد باتوري لاوال، ممثل نيجيريا.

**السيد لاوال** (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة

عن الوفد النيجيري، أود أن أشيد بالسيد سرجان كريم، رئيس الجمعية العامة، على عقده مرة أخرى مناقشة مواضيعية لتناول ما وصفه الأمين العام على نحو ملائم بأنه المسألة الحاسمة لعصرنا. وهذه المناقشة حسنة التوقيت فعلا، إذ أنها توفر للمجتمع الدولي الفرصة لتقييم زخم النجاح الذي تم إحرازه في بالي وللمحافظة عليه.

ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الكاميرون

بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وترحب نيجيريا بخريطة طريق بالي، التي مهدت

السيبل لإنشاء نظام شامل وجامع لتغير المناخ لفترة ما بعد عام ٢٠١٢. وبالتالي فإن خريطة الطريق بعثت الأمل من جديد ليس في تقدم المفاوضات فحسب، بل أيضا في اتخاذ إجراءات بشأن المسائل الرئيسية المتمثلة في التكيف والتخفيف والتمويل والتكنولوجيا وإزالة الغابات.

للشرب. وإزاء خلفية الآثار المتزايدة دوما لتغير المناخ، وخاصة في المناطق الجافة في كوكبنا، أصبحت المسائل المتعلقة بتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب وتطوير العديد من القطاعات الاقتصادية المعتمدة على المياه تتخذ طابعا ملحا بشكل متزايد.

إن الماء، مورد طبيعي فريد تستخدمه الإنسانية للشرب، ولإنتاج الغذاء، ولصناعة السلع، ولتوليد أشكال بديلة للطاقة الكهربائية، وهي أمور أساسية بدورها لنجاح جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى توفير إمكانية الحصول على الطاقة الكهربائية، وفي نهاية المطاف، إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ولذلك السبب، نرى أن من الأهمية بمكان إيلاء

اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بإمدادات المياه ولعقد مناسبة رفيعة المستوى أو عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن تلك المسائل بغية مناقشة التقدم المحرز حاليا واتخاذ تدابير ملموسة تهدف إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، والسنة الدولية للصرف الصحي.

وأخيرا، أود أن أناقش بشكل موجز جانبا آخر لتغير

المناخ ألا وهو: الكوارث الطبيعية، التي ظلت تحدث بشكل أكثر تكرارا وعلى نطاق أكبر في الأعوام الأخيرة. وتسبب الكوارث المتصلة بالمياه أغلبية الكوارث الطبيعية في جميع أرجاء العالم. فالفيضانات والتدفقات الطينية والانهيارات الأرضية وحالات الجفاف وغيرها من الكوارث المتصلة بالمياه تحدث تأثيرا كبيرا على رفاه البلدان. ووفقا للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، من المرجح أن تسفر الاتجاهات الحالية عن أسوأ السيناريوهات، لأن نطاق وتكرار حصول الفيضانات وحالات الجفاف يمكن أن يزيد في القرن الحادي والعشرين جراء تغير المناخ. وفضلا عن ذلك، فإن الخسائر

إن المسألة الهامة الأخرى في التصدي لتغير المناخ هي تشجيع تكنولوجيا الطاقة النظيفة، وخاصة لأنها تتصل بسوق الكربون واحتجاز الكربون وتخزينه. ولكن هذه تنطوي على تكنولوجيا عالية التعقيد وتقنية لا يفهمها بشكل جيد الشخص العادي. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من البلدان تشعر بالقلق حيال سلامة تكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه. وبالتالي يتعين على منظومة الأمم المتحدة، باستخدام اتصالاتها العالمي، أن تطلق حملة مستمرة للترويج العام تهدف إلى توضيح الآليات ذات الصلة وتبديد مخاوف بعض البلدان النامية فيما يتعلق بسلام تكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه وقدرتها على البقاء.

وأحد العوائق الجديدة لنقل التكنولوجيا الجديدة والمتجددة إلى البلدان النامية هو مسألة حقوق الملكية الفكرية. وفي ذلك الصدد، نقترح أن نيسر، تماما مثلما يسرنا مبادرة المعونة لصالح التجارة، تقديم المعونة لصالح نقل التكنولوجيا، في شكل حوافز تقدمها البلدان المتقدمة النمو إلى شركائها المتعددة الجنسيات بغية الاستفادة بالتكنولوجيا المسجلة والمعقولة التكلفة لصالح البلدان النامية. وفي وسع منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في تقييم التكنولوجيا المتاحة في المجال العام، مجانا، وتوفير تلك التكنولوجيا للبلدان النامية. كما أننا نؤيد فكرة إنشاء آلية للرصد بغية التقييم المستمر لتنفيذ التزامات البلدان المتقدمة النمو بشأن نقل التكنولوجيا.

إن إحدى المبادرات الهامة التي يمكن أن تشجعها بقوة منظومة الأمم المتحدة هي برنامج الاستثمار الاستراتيجي للإدارة المستدامة للأرض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الذي يجري تنسيقه من جانب المرفق العالمي للبيئة والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة. ومن خلال تلك المبادرة، من المقرر أن يجمع مبلغ حوالي بليون دولار بغية إعادة تأهيل الأراضي المدمرة والمتدهورة

وقدم تقرير الأمين العام (A/62/644) رؤى معمقة ومفيدة في كيفية تمكن منظومة الأمم المتحدة من تقديم المساعدة في التصدي لتغير المناخ. ونيجيريا، بوصفها مدافعا قويا عن الشراكات العالمية، مقتنعة بأنه ينبغي أن تتخذ تدابير لمواجهة تغير المناخ في إطار الأمم المتحدة. ونرى أن التحدي الشاق الذي يواجهه البلدان النامية يتمثل في كيفية التصدي لتغير المناخ بدون أن يعرض للخطر أو يعاق تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي لتلك البلدان - وخاصة بلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد، ينبغي للتدابير الرامية إلى معالجة تغير المناخ واستراتيجيات التنمية المستدامة أن تكون متأزرة.

ونعتقد أن منظومة الأمم المتحدة في موقف فريد يمكنها من تيسير تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ وبرتوكول كيوتو التابع للاتفاقية، وخاصة التزامات البلدان المتقدمة النمو بتخفيض الانبعاثات وبدعم البلدان النامية بالتكنولوجيا والتمويل اللازمين للتصدي لتغير المناخ.

وبالمثل، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد البلدان النامية على تعزيز استخدام الأشكال الجديدة والمتجددة للطاقة، مثل الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، بكلفة معقولة، وعلى تعزيز البحوث المتعلقة بالمحاصيل المقاومة للجفاف والتي تتحمل الملوحة. ولكننا ناشد توخي الحذر فيما يتعلق بإنتاج الوقود الأحفوري في المناطق التي يمكن أن يهدد فيها الأمن الغذائي. وما زلنا نسترعى الانتباه إلى بحيرة تشاد، التي تجف بسرعة جراء تغير المناخ، ونكرر مناشدتنا المجتمع الدولي، وخاصة منظومة الأمم المتحدة، استكمال جهود البلدان الأفريقية الرامية على عكس ذلك الاتجاه.

إن المجتمع الدولي، بوضعه لتغير المناخ في محور جدول الأعمال السياسي، يؤكد مجدداً على تصميمه على التصدي لهذا التحدي العاجل والخرج المتمثل في تغير المناخ، الذي يستدعي استجابات فردية وجماعية على حد سواء. وفي المناقشة العامة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ والاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام وأيده زخم أهداف بالي وخريطة طريقها، توفر الجمعية العامة إطاراً لا غنى عنه للعمل وللتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف بغية تعزيز المفاوضات المثمرة بشأن إنشاء نظام دولي معني بتغير المناخ لفترة ما بعد عام ٢٠١٢.

ويرحب بلدي بالنتائج الجديرة بالثناء لمؤتمر بالي، الذي نجح في إطلاق مفاوضات بشأن تغير المناخ من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي عام قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

وبالنسبة لجمهورية غينيا، يشكل تغير المناخ تحدياً للسلام والأمن كليهما وتحدياً للتنمية المستدامة. ويلحق الاحترار العالمي المتزايد بسرعة ضرراً خطيراً ببلدي والمنطقة، مع عواقب كبيرة فيما يتعلق بالاختلال البيئي والتصحر والآثار المترتبة على الموارد الطبيعية والمائية. وبدون مضاعفة النماذج المثيرة للمخاوف المعروفة جيداً والمعترف بها، يمكنني أن أؤكد على أنه إذا لم يتم القيام بعمل حلال، يمكن أن يحكم على منطقتنا بالتشرد والفقر، بدون أي أمل حقيقي في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المقرر.

وفي ذلك السياق، نرحب بالمشاركة الفعالة لأقل البلدان نمواً وللمجموعة الـ ٧٧ والصين في مفاوضات بالي ونندعم تركيز المجتمع الدولي على مجالات العمل الملموس، وهي تحديد، التخفيف والتكيف وبناء القدرات والتكنولوجيا والتمويل والتنمية المستدامة، وما إلى ذلك. وبعد مؤتمر بالي، أصبح العالم بحاجة إلى التزامات واضحة وثابتة، وقبل كل شيء، إلى العمل، لأن الجهود التي بذلت

ومنع حصول تدهور جديد للأرض. وأحد الجوانب الرئيسية للمبادرة هو تقديم الأموال والخبرة والمعرفة بصورة مباشرة إلى المنظمات الشعبية والمجتمعات المحلية والمزارعين بغية مكافحة تدهور الأراضي. وبالتالي من الملائم لجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تعمل بطريقة منسقة لكفالة إنجاح تلك المبادرة الجديرة بالثناء في أفريقيا.

وفي سياق مماثل، نناشد وكالات الأمم المتحدة مضاعفة جهودها لمساعدة البلدان الأفريقية على الحصول على قسط منصف من مشاريع آلية التنمية النظيفة من خلال إطار نيروبي.

وأخيراً، يحدونا الأمل في أن تكون العملية المقبلة للمفاوضات في بولندا وكوبنهاغن عملية شفافة وشاملة وخالية من الانتقائية التي شهدناها بين الفينة والأخرى في بالي، وأن تسفر، تمسحاً مع خريطة طريق بالي، عن إحراز النتائج المنشودة بحلول الموعد المستهدف لعام ٢٠٠٩.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ألفا إبراهيميا سو، المثل الدائم لغينيا.

**السيد سو** (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود، بالنيابة عن جمهورية غينيا، أن أعرب عن تقديرنا التام لمبادرة الرئيس بعقد هذه المناقشة المواضيعية للجمعية العامة بشأن تغير المناخ. كما أود أن أهنئ الأمين العام، سعادة السيد بان كي مون، بتقريره (A/62/644)، الذي يقدم استعراضاً عاماً ومستفيضاً للأعمال التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

وأود أن أعلن تأييدي للبيانات التي أدلت بها في الجلسة الثمانين أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وفي الجلسة الحادية والثمانين بنغلاديش بالنيابة عن أقل البلدان نمواً، والكاميرون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

وأود أن اختتم بياني باقتباس عبارات الرئيس، المستلهمة من التزامه بمكافحة تغير المناخ، وهو التزام نشاركه فيه.

”إن ما نحتاج إليه هو رؤية مشتركة، وتوافق عالمي للآراء وتحالف عالمي للعمل يتشاطره جميع الأشخاص ووسائل الإعلام والبرلمانيون وقادة العمل التجاري والحكومات والمنظمات الإقليمية، وفي نهاية المطاف، المجتمع العالمي المتجسد في الأمم المتحدة. وحينئذ فقط نتاح لنا الفرصة للتصدي لهذا التحدي الهائل لأسلوب حياتنا“.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة بوليت بيتيل، الممثلة الدائمة لجزر البهاما.

**السيدة بيتيل** (جزر البهاما) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، تؤد جزر البهاما أن تعلن تأييدها للبيانات التي أدلى بها في الجلسة الثمانين ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وفي الجلسة الحادية والثمانين ممثل غرينادا بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وممثل بربادوس بالنيابة عن الجماعة الكاريبية. كما ترحب جزر البهاما بعقد هذه المناقشة، إذ أنها ترى أن للموضوع أهمية خاصة، وتود أن تغتنم هذه الفرصة لتضيف بعض التعليقات من منظور وطني.

ونعترف جميعاً بأهمية تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ واستنتاجه بأن تغير المناخ ناجم عن الأنشطة البشرية. وبالنسبة لنا نحن الذين نعيش على مستوى سطح البحر، أصبحت الصورة قائمة بشكل خاص. وجزر البهاما، التي تصنف بأنها ضمن البلدان الـ ١٠٠ الأشد تعرضاً لخطر تغير المناخ، تواجه الآن الغمر بالمياه من حالات المد العاصفي، ونضوب الموارد المائية الضعيفة، والتحات، وزيادة تدهور الأراضي، إذ أن البحر

حتى الآن ما زالت غير وافية، حتى بالنظر إلى الوعود المتواضعة التي قطعت وإلى الأمر الذي يتعرض للخطر.

وكما أكد الرئيس، لا يمكن للمناقشة الحالية أن تحل محل المفاوضات التي أطلقت في بالي، ولكن في وسعها أن تؤثر على العملية بالتشجيع، بطريقة منسقة وفعالة، على إقامة شراكة على جميع الصعد - الوطنية والإقليمية والعالمية - بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمشاركين الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المالية والجامعات والعلماء والباحثين، وما إلى ذلك. ويرحب بلدي بالمشاركة الشاملة لجميع الأطراف الفاعلة في مجال تغير المناخ وبالتطور الذي يحصل في هذه المناقشة الحالية. ونأمل أن نشهد الإنشاء التدريجي لاتفاق عالمي وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة المتفاوتة.

كما أننا نشير إلى الحاجة العاجلة إلى الحشد الكامل للأدوات المالية والتقنية والمؤسسية اللازمة والمتوقعة في إطار اتفاقية بالي الإطارية، وإلى تعزيز القدرات على التكيف لدى أفقر البلدان وأكثرها عرضة لخطر الآثار الضارة، والكارثية وغير المنظورة في أغلب الأحيان، لتغيراً مناخاً. وفي ذلك السياق، علينا أن نعمل على جعل إطار عمل نيروبي يزاول عمله، بغية كفالة مشاركة البلدان النامية في الآلية الإنمائية نفسها.

ويرحب بلدي بإطلاق العديد من المبادرات الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان وإلى تخفيض حدة الفقر والتهميش مع مراعاة البيئة. وبالتالي نعرب عن امتناننا لجميع البلدان والشركاء الذين قطعوا التزامات ملموسة ذات أهداف محددة وقابلة للقياس بتقديم الدعم من الناحية العملية لجهود البلدان النامية في مجابهة تغير المناخ.

المتصلة بتغير المناخ، وخاصة لأنه يشير إلى دعم العمل العالمي والإقليمي والوطني بشأن تغير المناخ. ونوافق على أن الأمم المتحدة، نظرا لطابعها العالمي، تضطلع بدور محوري في دعم الجهود العالمية لمواجهة التحدى العالمي المتمثل في تغير المناخ وفي الاضطلاع بالتوجيه في مجال السياسات العامة بغية دعم خطة عمل بالي. وفي ذلك الصدد، ترحب جزر البهاما تماما بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ووحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، في جهودها لتقديم المساعدة للأنشطة الوطنية في مجال التكيف وفي مجال تحقيق التنمية المستدامة عموما.

والجدير بالذكر في ذلك الصدد أن جزر البهاما بدأت في تنفيذ سياسات لمواجهة تغير المناخ على المستوى الوطني؛ ولكن خياراتنا للتكيف خيارات محدودة. بل أنه، في بعض الحالات، وخاصة حالة بعض الجزر الصغيرة في الأربيل، قد يكون الخيار الوحيد هو التراجع والتخلي عن الممتلكات. وتتمثل المشكلة بالنسبة لجزر البهاما، شأنها شأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، في أننا نفتقر في أغلب الأحيان إلى العلم المحلي والقدرات المتعلقة بالتكنولوجيا. وهناك أيضا فجوات عديدة في البيانات والمعلومات الموجودة وافتقار إلى أدوات تقييم الآثار المادية والاجتماعية والاقتصادية على معظم القطاعات الضعيفة لمجتمعنا ولاقتصادنا.

ويشكل الحصول على المساعدة الدولية وموارد مالية جديدة وإضافية وتوفير الحلول العلمية والتكنولوجية أمرا بالغ الأهمية لجهودنا للحد من الضعف ولتحقيق التنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، تود جزر البهاما أن ترحب بالقرار الذي اتخذته الدول الأطراف في بروتوكول كيوتو بمواصلة أعمال الفريق العامل المخصص لزيادة التزامات الأطراف المدرجة في المرفق الأول لبروتوكول كيوتو. ونتوقع أن يؤدي ذلك

يبدأ استرداد الأرض التي نشأت عن العصر الجليدي الأخير. وهذا الواقع هو الذي يشكل رغبتنا في اتخاذ إجراء عاجل بشأن تغير المناخ.

وقبل فترة قصيرة، تضررت البنية التحتية لوسط جزر البهاما تضررا شديدا حينما غمرت الجزر خلال فترة يومين نسبة تزيد قليلا على ٥٠ في المائة من كمية أمطارنا السنوية. وسبب الإعصار المداري نويل خسارة اقتصادية لصناعة الملح لدينا ولحاصلينا، كما تعطلت صناعتنا السياحية. وقتل شخص. وحصل ذلك بالرغم من أن لدينا نظاماً متقدماً للإنذار المبكر ونظاما للكوارث الطبيعية. ومن الواضح أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

إن حكومة جزر البهاما تدرك أن تطور شعب جزر البهاما في المستقبل سيتوقف على الاستغلال المسؤول للموارد الطبيعية والموارد الناتجة من صنع الإنسان في البلد، في سياق إطار شامل للسياسات. ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن تغير المناخ يمثل تحديات عالمية أكثر تعقيدا، مما يبرر إعادة تقييم استجابتنا الجماعية لهذه المسألة وتحديد جهودنا لدعم المسألة الأوسع المتعلقة بالتنمية المستدامة - وهي الإطار الواسع الذي ينبغي فيه النظر في تغير المناخ.

وفي ذلك الصدد، ترحب جزر البهاما بإتاحة الفرصة للإسهام في المناقشة المتعلقة التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من أن تدعم بصورة جماعية أهم أعمال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ - فهي الإطار الشامل الأولي للتصدي لتغير المناخ - وتنفيذ الالتزامات التي قطعت في إطار الاتفاقية وبروتوكول كيوتو التابع لها وخطة عمل بالي.

وفي ذلك السياق، تلاحظ جزر البهاما باهتمام تقرير الأمين العام بشأن استعراض أنشطة الأمم المتحدة

لمسألة تغير المناخ، التي وصفها عن حق بأنها مسألة تحدد معالم عصرنا. وهي في الواقع كذلك.

إنني أناشد الرئيس والأمين العام أن يظلا مشاركين باستمرار فيما يتعلق بمسألة تغير المناخ، بالإضافة إلى المسائل الأخرى الهامة بنفس القدر التي تجاهنا، مثل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، والتمويل من أجل التنمية، وبطبيعة الحال، إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن. وتلك المسائل لا تستبعد كل واحدة منها الأخرى.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل، الذي لا يقدم استعراضا عاما لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ فحسب، بل يحدد أيضا المبادئ التوجيهية بشأن العمل الذي يمكن القيام به لتحسين مشاركة الأمم المتحدة. ولا شك أن الأمم المتحدة ما زالت هي المنظمة الأفضل تأهيلا للتصدي لمسألة تغير المناخ. ولكن من الأهمية بمكان أن نشدد على أنه ينبغي أن تنسق جميع الاستراتيجيات والأنشطة المتعلقة بتغير المناخ - والمسائل الأخرى أيضا - بطريقة متسقة من أجل توحيد الأداء.

وأخيرا وليس آخرا، أعلن تأييدي للبيان الذي أدلت به أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وللبيان الذي أدلت به الكامبيرون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

وإننا متأخرون بالفعل في التصدي لمشاكل تغير المناخ وآثاره السلبية. والوقت ينفد، ومن الحتمي أن نتوصل إلى اتفاق قبل وقت كاف من حلول عام ٢٠٠٩ بغية المضي قدما بعملية التوصل إلى اتفاق شامل لمرحلة ما بعد كيوتو. وفي ذلك السياق، ينبغي أن نمتنع عن تحميل جدول أعمال خطة عمل بالي فوق طاقته، على النحو الذي أوضحه عن حق بعض المحاورين البارزين في اجتماع الفريق العامل الذي عقد يوم الاثنين، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

القرار إلى تقديم الدعم اللازم للبلدان النامية في مجالات التكيف والتخفيف والتكنولوجيا والتمويل.

كما ترحب جزر البهاما بتشغيل صندوق التكيف خلال مؤتمر بالي الذي عقد في العام الماضي. ومن شأن ذلك، بالتوافق مع آليات مثل مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، أن ينجز الكثير من العمل في سبيل مساعدة بلدان مثل جزر البهاما على الحصول على التمويل للانتعاش من الكوارث الطبيعية وللأنشطة الأخرى الحيوية للتكيف. والمساهمة بمبلغ ٢,٥ مليون دولار التي قدمتها للمرفق مؤخرا حكومة أيرلندا مساهمة بالغة الأهمية وجديرة بالتقدير الكبير. ونشكر أيرلندا شكراً صادقا على تلك الإيماءة السخية للشراكة والدعم.

وإذ اختتم بياني، أود مرة أخرى أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت للغاية ويحدوني الأمل في أن تواصل مناسبات مثل هذه حشد الزخم اللازم لإحداث تغيير حقيقي.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة

الآن للسيد سومدوث سوپوران، الممثل الدائم لموريشيوس.

**السيد سوپوران (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية):**

لقد استغرقت الرحلة من ريو إلى بالي في بحثنا عن بيئة أنظف والمحافظة على كوكب الأرض أكثر من عقد ونصف حتى الآن. وبالرغم من التقدم البطيء الذي أحرزته هذا البحث، فقد تمكن مع ذلك من تكوين توافق في الآراء على أن تغير المناخ أمر حقيقي وأن الاحترار العالمي ناجم من الأنشطة البشرية.

وأود أن أشيد بالرئيس على عقد هذه المناقشة المواضيعية الحسنة التوقيت بشأن موضوع يشكل مصدر قلق شديد بالنسبة لنا جميعا. كما أود أن أشيد بالأمين العام بان - كي مون على جهوده الدؤوبة لتأمين أولوية عليا

وينبغي ألا يكون مبلغ الـ ٣٠٠ مليون دولار الأولى الذي تم التعهد مؤخراً بدفعه لإطلاق صندوق التكيف سوى غيض من فيض، إن أخذنا في الحسبان حسامة المشاكل التي تسبب بها الآثار السلبية لتغير المناخ. ونحن على اقتناع بأن المجتمع الدولي يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك، لأنه يملك القدرات والموارد لتعبئة بلايين وتريليونات الدولارات لذلك الغرض، ولأننا نتفق جميعاً على أن كل ما نعمل القيام به الآن لمعالجة تحديات تغير المناخ قد يكلفنا أضعافاً مضاعفة لمواجهة السنوات القادمة.

ونرحب بالمبادرة التي اتخذتها حكومة اليابان مؤخراً لوضع آلية تمويل تسمى "شراكة الأرض الباردة"، بمبلغ يصل في مجموعه إلى ١٠ بلايين دولار على مدى السنوات الخمس القادمة، لمساعدة البلدان النامية التي تبذل جهوداً لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة وتحقيق النمو الاقتصادي بصورة متسقة، استناداً إلى المشاورات السياسية بين اليابان وتلك البلدان. كما نرحب بعزم اليابان على إنشاء صندوق متعدد الأطراف، بالاشتراك مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ونلاحظ دعوتها مانحين آخرين إلى المساهمة في الصندوق.

وندعم أيضاً التزام حكومة الهند بالتركيز على مجالات مثل التأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية، وبناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف معها والصمود في وجهها والتخفيف من آثارها. ونعرب عن تقديرنا لالتزام الهند بمشروع تقديم معونة بمقدار ٧٠ مليون دولار إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، علاوة على قروضها التساهلية واعتماداتها الائتمانية بمقدار ٣٥٠ مليون دولار.

وإن الدول الجزرية الصغيرة النامية محرومة من الموارد المعدنية والطبيعية مثل خام الحديد، والفحم، والذهب، والماس، والنحاس، والنفط، وغير ذلك كثير. غير أن الطبيعة

لقد دعت خطة عمل بالي إلى تعزيز العمل الوطني والدولي بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ؛ وتعزيز العمل المتعلق بالتكيف؛ وتعزيز العمل فيما يخص تطوير التكنولوجيا ونقلها بغية دعم العمل المتعلق بالتخفيف؛ وتعزيز العمل بشأن تقديم المساعدة المالية والاستثمار بغية دعم العمل الخاص بالتخفيف والتكيف والتعاون في مجال التكنولوجيا. وفضلاً عن ذلك، دعت خطة العمل أيضاً إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، في جملة أمور، بشأن الاحتياجات العاجلة للبلدان النامية المعرضة للخطر بشكل خاص بغية عكس آثار تغير المناخ، وخاصة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبالتالي أود أن أؤكد على بعض التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بتغير المناخ والاحترار العالمي. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تهديدات خطيرة بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وظروف الطقس الشديدة القسوة، وازدياد تعرية الشواطئ، وتبييض الشعب المرجانية، والأمواج البحرية العاتية بسبب تغير المناخ. وتؤثر تلك التهديدات تأثيراً خطيراً على صناعتي السياحة والصيد البحري، اللتين تشكلان، إلى حد كبير، الدعامين الاقتصاديين الرئيسيين لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالتالي، نؤيد مبادرات الأمم المتحدة لمساعدة البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتخفيف بغية تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة، اقترانا مع تعزيز التنمية المستدامة المحلية والنمو الاقتصادي على نحو أنقى.

كما نكرر دعوتنا إلى إنشاء صندوق خاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية للتمكين من وضع وتنفيذ تدابير للتكيف على نفس منوال الصندوق المعني بأقل البلدان نمواً في إطار مرفق البيئة العالمي. وينبغي أن يستند التمويل إلى قابلية البلدان للتأثر بتغير المناخ ومدى حاجتها الملحة للتكيف معه.

لقدرات كل منا، ولدينا جميعا مصلحة، في جعل العالم مكانا أفضل وأكثر سلامة ونقاء للعيش فيه، لنا وللأجيال القادمة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي

الكلمة الآن للسيد كارلايل ريتشاردسون، ممثل سانت كيتس ونيفيس.

**السيد ريتشاردسون** (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم

بالانكليزية): يود اتحاد سانت كيتس ونيفيس أن يشكر الرئيس على عقده لهذه المناقشة في الجمعية العامة بشأن موضوع "الأمم المتحدة والعالم في مواجهة تغير المناخ".

وتؤيد سانت كيتس ونيفيس البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل بربادوس بالنيابة عن الجماعة الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية.

واتحاد سانت كيتس ونيفيس باعتباره أحد أصغر

الدول المستقلة، مضطر إلى إسماع صوته في هذه المناقشة. وقد كان هناك الكثير من الكلام والمناقشات بشأن مسألة تغير المناخ. ومن الواضح أن بعض الدول تريد أن تفعل المزيد. غير أن الصورة المتعلقة بدول أخرى ما زالت غير واضحة.

وتضم سانت كيتس ونيفيس صوتها إلى الدول الأخرى الكثيرة التي طالبت باتخاذ إجراء - ليس مجرد أي إجراء، بل إجراء هادف ومركّز من شأنه أن يحد من عواقب تغير المناخ. ولم يعد الأمر بالنسبة لنا يتعلق بالتصدي لتهديدات تغير المناخ، فالمشكلة أكبر من ذلك. فالأمر يتعلق بمعالجة عواقبه. وبما أن العلم في هذا المجال ما زال بحاجة إلى الإنضاج، فالجهول هو ما تترقب أن يكون هاجسا.

واليوم، ستصف سانت كيتس ونيفيس بعض الطرق التي يؤثر بها تغير المناخ علينا. فنحن بلد صغير. وهناك غابة مطيرة. وشعبنا يعيش في المناطق الساحلية. وتستخدم باقي

كانت سخية معها إلى حد كبير، إذ زوّدها بقدر وافر من أشعة الشمس سنة بعد سنة. وبالتالي، من البدهي أنه في الوقت الذي نكرس فيه كل جهودنا لاستخراج ثاني أكسيد الكربون من الجو، ينبغي استخدام الطاقة الشمسية على أمثل وأكمل وجه. وفي ذلك السياق، قد يكتسي نقل التكنولوجيا والخبرة إلى البلدان الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق باستخدام الطاقة الشمسية وتطبيقها وتطويرها - مجانا، أو بأسعار مدعومة وميسورة - أهمية بالغة في مساعدتها على المضي قدما صوب توفير طاقة أنقى، وتحقيق تخفيض كبير في تكاليفها لاستيراد الوقود الأحفوري، فضلا عن تقليل اعتمادها عليه. وفي ذلك الصدد، سيكون إنشاء مشاريع مشتركة، تحت إشراف إحدى وكالات الأمم المتحدة، بين البلدان والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات المستويات العالية من التكنولوجيا والخبرة في مجال الطاقة جديرا بالثناء.

وبالرجوع إلى الصورة الكبرى لتغير المناخ والاحترار العالمي، وإقرارا بأن الكوكب في خطر، أود أن أختتم بياني بنهج عملي على نحو أكبر. والمقصود بذلك هو أنه ينبغي ألاّ يسأل المرء عما يمكن أن يقوم به الآخرون، بل عما يمكن أن أسهم به في سبيل إيجاد بيئة أنظف. وضمير المتكلم هنا يعود على الفئات، من أكثرها قوة إلى أقلها حظاً - أي من أكثر الشركات التجارية والصناعات والمؤسسات المالية نجاحا إلى البائعين المتجولين، والجمعيات المدنية، والمنظمات غير الحكومية، والعديد من الأفراد والمشاهير الآخرين، مثل السير ريتشارد برونسن، والممثلة داريل حنا، اللذين كانا ضيفي الشرف في اجتماع الغداء بشأن تغير المناخ الذي أقامه في الأمم المتحدة الرئيس سيرجيان كريم، يوم الاثنين، ١١ شباط/فبراير. وينبغي أن نبنى الجسور ونقيم الشراكات مع جميع أصحاب المصلحة. واستنادا إلى المبدأ المتفق عليه المتمثل في تشاطر المسؤوليات وإن كانت متفاوتة، ووفقا



لقد وافق بلدي على التصديق على بروتوكول كيوتو. وبذلك نقول إننا التحقنا ببقية أعضاء المجتمع الدولي لوضع الأهداف الرامية إلى تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة. ومن الجدير بالذكر أن تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة هو السبيل الوحيد للمضي قدماً نحو وضع حد للاحترار الشامل في العالم الناجم عن نشاط البشر.

ينبغي أن تكون أهمية التدابير المتخذة الرامية إلى حماية كوكبنا والحفاظ عليه الشغل الشاغل لجميع الدول - النامية وكذلك المتقدمة النمو منها. إن تجاهل الأدوار التي يتعين علينا القيام بها ستكون له آثار علينا جميعاً. فلا أحد منا كبير لدرجة تجعله بمنأى عن ذلك أو في موقع جغرافي جيد للغاية بحيث يجعلنا في مأمن من الأضرار المتعلقة بتغير المناخ الجامح؛ وتشهد البيانات عبر التاريخ على ذلك. ولذلك، من الضروري ومن الحكمة أيضاً أن نخلص إلى نتيجة مؤداها أننا جميعاً معا في هذا المركب وعلينا أن نرصد صفوفنا في الجهود الرامية إلى حماية كوكبنا - الذي هو أمانة بعهدتنا للأجيال القادمة - لكفالة بقائنا في حد ذاته.

إن سانت كيتس ونيفيس من بين أقل البلدان إسهاماً في الاحترار العالمي. وفي الواقع، عندما يطبق المرء مبدأ الحد الأدنى، فإنه يستنتج أننا لا نسهم بأي شيء في الاحترار العالمي. ومع ذلك، فنحن من بين الذين بدأوا يعانون معاناة كبيرة في ظل ترددي الأمور.

وبغض النظر عما قد تكون عليه القوة العسكرية والثقل الدبلوماسي للدولة الضحية، فهناك واجب أخلاقي يتمثل في إقامة شراكة بين المسؤولين عن الانبعاثات والتلوث بغية إيجاد حل. إن البلدان الصناعية هي التي خلقت المشكلة. وليس بوسع البقية منا إلا القيام بالنزير اليسير بمفردنا. فشراكة العالم الصناعي ضرورية من أجل إيجاد حل.

الأراضي في الزراعة. وهي ليست بأراض شاسعة. فقد بدأ تدمير شواطئنا والإضرار بغابتنا المطيرة وتضاريسنا الطبيعية. وقد يتسبب ارتفاع منسوب مياه البحر، عاجلاً وليس آجلاً، في فقدان شواطئنا. وقد تصبح إزالة الغابات ممكنة قريباً. وسقوط الأمطار لدينا لا يمكن التنبؤ به الآن. وقد قلت كمية الأمطار في بلدنا عن ذي قبل، غير أنها عندما تهطل، تكون غزيرة. ويؤدي سقوط الأمطار والفيضانات على نحو دائم إلى تعرية التربة السطحية لدينا. ونعتمد على الأمطار لسقي محاصيلنا لتوفير الغذاء لشعبنا. والسقي بطرق غير ذلك مكلف لنا. وتؤثر الأنماط الحالية على محاولاتنا لتحقيق الأمن الغذائي. وفترات الجفاف الطويلة لا تنتج أي محاصيل. وبفعل ذلك، ما زالت تكلفة استيرادنا للغذاء في ازدياد، مستنفدة العملة الصعبة التي نحن بحاجة ماسة إليها.

وما زلنا نتأثر، ببعض، إن لم يكن بجميع الأعاصير التي تضرب المنطقة كل عام. وحتى عندما لا تضربنا مباشرة، فنحن نتأثر بأطرافها الخارجية، سواء كان ذلك في شكل التعرية الساحلية بفعل أنشطة البحر أم تعرية التربة الناجمة عن الأمطار الشديدة. وكلا الأمرين ما برحا يتسببان في فقدان تربتنا.

ونتيجة لانخفاض هطول الأمطار، أصبحت مصادر المياه في بلدنا عند حدها الأدنى. ومحطات التحلية تعتبر الآن جزءاً ضرورياً من تخطيطنا المستقبلي لتلبية الطلب على المياه. وهذه طريقة مكلفة، ولكن ليس أمامنا من خيار.

ولسوء الطالع، بما أن السياحة هي المحرك الرئيسي للنمو لدينا، فإن ترددي حالة الأصول الطبيعية في بلدنا سيجعله، في نهاية المطاف، غير جذاب للسياح. وذلك بدوره سيكون له أثر سلبي على فرص العمل العديدة التي يوفرها قطاع السياحة لاقتصادنا.

لدعم المفاوضات وتنفيذ التدابير. ولا يزال يتعين تسوية مسألة هامة تتمثل في الاضطلاع بالعملية التي بدأها الأمين العام لضمان معالجة وكالات الأمم المتحدة مسألة تغير المناخ بطريقة أكثر فعالية وانسجاماً.

ونحثّ على إدماج الأولويات المتعلقة بحماية المناخ في مجالي تخفيض الانبعاثات والتكيف في استراتيجيات الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وعليه، نؤيد النهج الذي اعتمده الأمين العام: ألاّ وهو تحديد الأهداف القطاعية وتقديم اقتراحات عملية ترمي إلى تحقيق كل من تلك الأهداف. ويتعين إسناد الأدوار إلى الوكالات المعنية لكفالة تحقيق تلك الأهداف.

وينبغي لاستراتيجيات الوكالات التابعة للأمم المتحدة أن تتضمن الاحتياجات والأولويات التي حددها المتديان المسؤولان عن مواجهة تغير المناخ في منظومة الأمم المتحدة وأن تطورها وأن تلبّيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها. وكما أشار الأمين العام في تقريره، إن المسائل العلمية المتعلقة بالملاحظة والمتابعة والبحث الخاص بنظام المناخ وتقييم المعرفة في ذلك المجال، كلها مسائل لا بد لها أيضاً من أن تصبح أولويات للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

ومع ذلك، فإن العديد من الأهداف القطاعية المحددة في تقرير الأمين العام ليست أهدافاً مناخية فحسب، بل مصادر اهتمام أوسع في مجال التنمية. وفي ذلك الصدد، نود أن يُنظر في المسائل المتعلقة بحماية البيئة وأن تسهم في التنمية المستدامة. وبصورة أعمّ، نرى أنه لا بد من إتاحة الموارد اللازمة للوكالات التابعة للأمم المتحدة لكي تدعم العمليات القطرية والدولية فيما يتصل بتغير المناخ.

وفي المستقبل القريب، نود أن تُلبي منظومة الأمم المتحدة متطلبات خطة عمل بالي فيما يتعلق بتخفيض الانبعاثات ونقل التكنولوجيا وحشد الموارد المالية الكافية.

وليس هناك أدنى شك في أن هناك حاجة ماسة إلى التدفقات المالية من العالم المتقدم النمو إلى العالم النامي لمواجهة مسألة التخفيف والتكيف. وأنه يجب علينا ألاّ نبقي مكتوفي الأيدي حتى يتم الانتهاء من المفاوضات؛ فهناك الكثير الذي يمكننا القيام به والكثير الذي يمكن الاضطلاع به مؤقتاً.

إننا مستعدون للإسهام في الحل بإمكانياتنا المتواضعة، عن طريق استخدام مصادر بديلة للطاقة. وفي ذلك الصدد، هناك أدلة على أن اتحادنا لديه مصادر للطاقة الحرارية الأرضية مجدية تجارياً. ونعمل بأنفسنا للوصول إلى تلك المصادر، غير أنه لا تزال هناك حاجة للمساعدة المالية والفنية من العالم المتقدم النمو، إذا ما أريد النجاح في تحويلها إلى مصادر منتجة.

ولذلك، في معرض تصدينا لهذا التحدي المتعدد الجوانب، يتعين علينا أن نتوحد كشركاء في مجال تغير المناخ. ولذا، أدعو جميع الدول إلى أن تشارك مشاركة إيجابية كاملة، بوصفها دولاً متحدة، في الجهود الرامية إلى معالجة المسائل المتعلقة بتغير المناخ. ونطلب من جميع الدول أن تكون استباقية في تنفيذ الاستراتيجيات والحلول بغية التخفيف من الكارثة الوشيكة ومصابنا جميعاً. ونحن بوصفنا دولة جزرية صغيرة، متلهفون للمساعدة على ضمان ألاّ يفوت الركب أية جزيرة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة

الآن للسيد بيتر ماورر، الممثل الدائم لسويسرا.

**السيد بيتر ماورر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):**

ترحب سويسرا أيّما ترحيب بعقد هذه المناقشة المواضيعية، وتتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره (A/62/644). فالوثيقة مصدر جيد للمعلومات والاقتراحات الرامية إلى تنسيق أفضل للأنشطة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة

والمسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة النمو في مجال تغير المناخ مصدر قلق كبير بالنسبة لنا، لأن التغيرات المتزايدة الشدة تحدث آثاراً وخيمة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ولذلك، نحض البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزامها التاريخي واتخاذ تدابير من شأنها أن تساعد البلدان النامية على التخفيف من الآثار الناجمة.

وإكوادور بلد هامشي من حيث الانبعاثات، إذ تنتج نسبة أقل من ١ في المائة من الإجمالي العالمي. ومع ذلك، ففي السنوات الأخيرة، تعرض بلدنا لكوارث طبيعية عنيفة نتيجة لتغير المناخ. لذا، فإن مناطق مختلفة من بلدنا - لا سيما المطلة على ساحلنا - أُعلنت فيها حالة الطوارئ في أعقاب الفيضانات الخطيرة التي شهدتها في الآونة الأخيرة نتيجة للأمطار الغزيرة الناتجة عن الظاهرة المعروفة بالنينيو، وكان لها أثر لم يسبق له مثيل وقدر ضحاياها بالآلاف.

وتغير المناخ يؤثر علينا جميعاً. ولا تعرف تلك الظاهرة حدوداً، وهي تؤثر على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وإكوادور إذ تقبل بمبدأ المسؤولية المشتركة، فقد اقترحت على المجتمع الدولي قبل عدة أشهر مبادرة للإبقاء على النفط الخام في حقول إشبينغو تمبوكوتشا تيوتيني (آي تي تي) الموجودة في منتزه ياسوني الوطني، إكوادور، في باطن الأرض. فاستغلال هذه الحقول يمكن أن ينتج ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ برميل من النفط الخام يومياً، بقيمة ٧٢٠ مليون دولار سنوياً. ويمكن أن يستمر الإنتاج لمدة ١٣ سنة تقريباً، يجري خلالها إنتاج ١٠٧ ٠٠٠ برميل في المتوسط يومياً.

والاقترح الذي تقدمنا به يُلزم إكوادور بعدم استغلال قرابة ٩٢٠ مليون برميل من النفط في منطقة ياسوني الإيكولوجية ذات التنوع البيولوجي الكبير. وفي مقابل تلك التضحية الاقتصادية، تطلب بلادي من المجتمع

فالخطة تحدد أهدافاً لكل من تلك المجالات، ويمكن للوكالات التابعة للأمم المتحدة أن تسهم فيها وتستجيب لها.

ونشير إلى أن خطة عمل بالي تُحدد الوقاية من أخطار الكوارث بوصفها عنصراً هاماً للغاية في استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ. وعليه، فنحن نحث منظومة الأمم المتحدة على إدماج الوقاية من أخطار الكوارث بصورة منهجية في برامج التكيف مع تغير المناخ، ولا سيما في خطط التنمية القطرية. وفي ذلك السياق، نرحب بالمبادرات الابتكارية التي أطلقها البنك الدولي مؤخرًا في مجال الحد من الكوارث الطبيعية.

في الختام، نؤكد على أهمية المؤتمر العالمي الثالث للمناخ، الذي سيعقد في جنيف في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وقد اعتُمد عقد هذا المؤتمر خلال المؤتمر العالمي الخامس عشر للأرصدة الجوية، وينبغي أن يلقي الدعم من جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية. وسيتضمن المؤتمر جزءاً رفيع المستوى يجري فيه تقديم اقتراحات هامة لمكافحة تغير المناخ، وخاصة في مجال التكيف.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن للسيد رودريغو ريفوريو، الممثل الدائم لإكوادور.

**السيد ريفوريو** (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):

اسمحوا لي في البداية أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما يهنئ وفد بلدي رئيس الجمعية العامة بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن تغير المناخ الذي يمثل أولوية بالنسبة لإكوادور.

ويشدد بلدنا على أهمية وضع خريطة الطريق نتيجة لمؤتمر بالي. وخريطة الطريق هذه سوف تمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى الاتفاقات الضرورية لمعالجة آثار تغير المناخ من خلال تحديد أهداف لتخفيض الانبعاثات من غازات الدفيئة وتنفيذ تدابير جديدة للتخفيف والتكيف.

وفي سعينا إلى المواجهة الآتية للعواقب المفجعة المحتملة التي تلوح في الأفق نتيجة للتغيرات المناخية، تغيب عن بالنا الأسباب الأساسية التي أدت إلى الحالة الراهنة. وبالتالي، فإننا نتعامل مع المشاكل قصيرة الأجل فحسب، ونغفل عن تلك التي قد تنشأ في الأجلين المتوسط والطويل. وعلينا أن نذكر أن تغير المناخ نتيجة لعملية طويلة للتلوث البيئي بدأت، كما هو معروف، في خمسينيات القرن التاسع عشر، مع الاستخدام الصناعي للمحرك الذي يعمل بالبخار ومحركات الاحتراق الداخلي. وعملية التصنيع المتسارعة اقترنت بالطلب الكبير على الموارد الطبيعية والطاقة. وفي حالات كثيرة، أدى ذلك إلى صراعات مسلحة ما زالت محتدمة حتى يومنا هذا وتحول دون أن يعيش البشر في سلام.

ولئن كان التصنيع قد قدم إسهامات لا تنازع لتحسين ظروف المعيشة ونوعية الحياة لملايين البشر، فقد اقترن ذلك، للأسف، بعواقب وخيمة للغاية بالنسبة لحفظ الجنس البشري والطبيعة والكوكب عموماً. وتنعشم ألا يستغرق البحث عن حل للمشاكل التي ينطوي عليها تغير المناخ مدة طويلة كالتى استغرقها التلوث البيئي في إحداث تغير في المناخ، لأنه لو حدث ذلك، سنحتاج إلى زهاء ١٥٠ عاماً لوضع تغير المناخ تحت السيطرة.

لقد أدى الإنتاج الصناعي المفرط في المجتمعات الاستهلاكية والطلب غير الرشيد والنهم على موارد الطاقة في تلك المجتمعات إلى الاستغلال المفرط للموارد غير المتجددة، وإلى تلوث الأنهار والأجواء والبحار والأرض، وإلى عملية السلب المستمرة للغابات الطبيعية. كما أن الطلب المفرط على الطاقة يجبر بعض البلدان اليوم على تحويل ملايين الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة، التي يمكن استخدامها في زراعة محاصيل غذائية للتخفيف من جوع الملايين من البشر، في إنتاج الذرة وقصب السكر وغيرها من المحاصيل لإنتاج أنواع الوقود الأحثائي، التي بدأ استخدامها

الدولي أن يضطلع بنصيبه من المسؤولية في هذه المبادرة بإنشاء صندوق آي تي تي - ياسوني الاستثماني والإسهام بـ ٥ دولارات مقابل كل برمبل لم يستخرج من باطن الأرض. ولذلك، أنشئت أمانة فنية لتنفيذ المشروع. والمبلغ الإجمالي الذي سيتعين على المجتمع الدولي أن يسهم به في صندوق التعويضات سيبلغ ٤,٦ بليون دولار تقريباً، سيستخدم في تنفيذ خططنا الإنمائية الوطنية. وتشمل هذه الخطة تنويع مصادر الطاقة، وتطوير قدراتنا والاستثمار في السياحة البيئية وتنفيذ جدول أعمال شامل يغطي مجالات الصحة والتعليم واستعادة البيئة.

هذه مبادرة لبلد صغير، تعتمد موارده الاقتصادية على استغلال موارده من النفط. مع ذلك، وإذ نعي الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، فإننا على استعداد لبذل الجهود الضرورية للتخفيف من حدة تلك الظاهرة، حتى وإن كان ذلك يعني التخلي عن دخل لا بأس به. ولذلك، تدعو إكوادور المجتمع الدولي ثانية إلى دعم مبادرتنا لإبقاء نפט آي تي تي - ياسوني في باطن الأرض، وهو اقتراح إبداعي ومبتكر وإنساني للتخفيف من آثار تغير المناخ.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد هيغو سيلز ألفارادو، الممثل الدائم لبوليفيا.

**السيد سيلز ألفارادو** (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أود أن أهنئ الرئاسة على ما تكرسه من وقت وجهد لمعالجة موضوع في أهمية تغير المناخ.

وبعثة بوليفيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

ولا أريد أن أكرر كل الحجج والحقائق التي أوردها تفصيلاً وبشكل واف الممثلون الذين سبقوني في أخذ الكلمة. ومع ذلك، أود أن أشير إلى بعض المسائل ذات الأهمية بالنسبة للبعثة البوليفية.

وقد تقدمت أكثر البلدان نمواً من الناحية الاقتصادية، المسؤولة عن التغييرات التكنولوجية التي نشهدها اليوم، باستراتيجيتين لإبطاء سرعة الانهيار التكنولوجي والبيئي: وهما التكيف والتخفيف. وفي الحالتين معاً، تفتقر أقل البلدان نمواً من الناحية الاقتصادية إلى التكنولوجيا الضرورية لتنفيذ تلك السياسات الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ويجب توفير هذه التكنولوجيا فوراً لجميع البلدان، ودون أي تكلفة، لأقل البلدان نمواً كافة: وهذا أقل ما يمكن أن تقوم به البلدان التي أسهمت بأوفر قسط في تدهور البيئة على مدى الـ ٥٠ سنة الماضية لمساعدتنا على مواجهة تحديات التكيف والتخفيف. وعلاوة على ذلك، لا تشكل السياسات المعنية بالتكيف والتخفيف سوى تدابير مهدئة. ولا يمكنها أن تكفل التحكم الفعلي في تغير المناخ، ما دامت البلدان المتقدمة النمو مستمرة في الإبقاء على استهلاكها للطاقة وزيادته.

ويكتنف مستقبل أقل البلدان نمواً، على مدى الـ ٥٠ سنة القادمة، قدر كبير من عدم اليقين من حيث موارد الطاقة ويبدو أن الطلب المفرط على الموارد الطبيعية قد ضمن استنفادها. وتنطوي الأنواع الجديدة من إنتاج الطاقة التي يجري استحداثها اليوم على تكاليف تجعلها فوق طاقة أفقر البلدان الفقيرة وأقلها نمواً بيننا.

وبالتالي، فإن المسألة تتعلق بتقليل طلب الفرد على الطاقة في جميع بلدان العالم لا سيما في البلدان التي تستهلك الطاقة على نحو مفرط. ومن واجب الأمم المتحدة أن تقترح سياسات لتغيير العادات الاستهلاكية، وتبطل سرعة إزالة الغابات الطبيعية وتقضي على تلويث الوديان والبحار. ويجب علينا جميعاً أن نتعهد بالعمل على إنقاذ كوكبنا من النهم الذي لا يمكن إشباعه.

في ملايين السيارات بما لا يليح حاجة ضرورية على وجه العموم. غير أن مدناً مثل لندن ونيويورك بدأت في البحث عن مشطبات للحد من الإسراف في استخدام السيارات.

ونتساءل أحياناً عما الذي يشكل أكبر تهديد لبقاء الجنس البشري: هل هو تغير المناخ أم عدم اكتراث الذين يملكون كل شيء؟ إن تغير المناخ الذي يؤدي إلى الكوارث المناخية اليوم، هو في الحقيقة نتيجة للطلب المفرط على الطاقة والسلع الاستهلاكية وهدرها في البلدان المتقدمة النمو.

ويتعين على بلدان مثل بوليفيا، التي لم تستعد إطلاقاً أي استفادة تذكر من التطور العلمي والتكنولوجي، ولم تسهم أبداً بصورة كبيرة في تدهور البيئة، أن تتحمل عواقب تغير المناخ. ومن المفارقات أن البلدان التي تسببت على أكبر نحو في الصورة القائمة التي يواجهها كوكبنا، هي التي تقرر الآن أننا جميعاً نتحمل مسؤولية مشتركة عن مواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

وفي هذه اللحظة، تجتاز بوليفيا فترة عصيبة نتيجة للأمطار والفيضانات المدمرة التي تهدد السلامة الشخصية لآلاف الناس وأمنهم وصحتهم. وكل هذا نتيجة للكتل الفجائية من الهواء البارد أو الحار التي أثرت في السنوات الأخيرة على قارة أمريكا الجنوبية.

وفي العام الماضي، عقب الفيضانات التي اجتاحت مدينة ترينيداد في بوليفيا، وبمساعدة إخواننا وأخواتنا الفنزويليين، بنينا جداراً لمنع المزيد من الفيضانات. ويبدو أن بناء الجدار على أساس مستويات المياه التي كانت قائمة قبل الفيضانات لم يكن كافياً: إذ أن مستويات المياه اجتازت الآن ذلك الجدار الحاجز. ويبين لنا ذلك أن تدابير التكيف قد تكون غير كافية، وأنه لا يمكن التنبؤ بالمدى الحقيقي لتغيرات المناخ.

العالمية في مجال البيئة الذي يناقش الآن يمكن أن يسهم إسهاما هاما في توجيه استجابتنا لتغير المناخ. ويجب تنفيذ المجالات الرئيسية لاتخاذ إجراءات التخفيف، والتكيف، والتكنولوجيا، والتمويل، بصورة تستند إلى نهج جامع ومتسق، على النحو المجدد في تقرير الأمين العام.

وبالتالي، نؤيد البيان الذي أدلى به الرئيس المسؤولان عن الإطار المؤسسي. كما نتطلع إلى استمرار الأمين العام في الاضطلاع بدور ريادي في تشكيل نهج منسق للأمم المتحدة، لا سيما العمل الجاري مع مجلس الرؤساء التنفيذيين.

ويحتل التمويل والتكنولوجيا، عن حق، مكانة مركزية في الإطار الذي اتفقنا عليه في بالي. ومن الواضح أنه ما زال يتعين المزيد من النظر في الجانب المتعلق بالموارد، ونأمل أن تقدم اقتراحات مبتكرة بشأن آليات التمويل. وفي الوقت ذاته، يجب ألا نندفع إلى الاعتقاد بوجود جواب تكنولوجي للتحدي المعقد الذي يطرحه تغير المناخ.

ويكمن عنصر أساسي لنجاحنا في الإرادة السياسية المستدامة، فضلا عن تعزيز الوعي العالمي بجسامة المشكلة التي نواجهها. وفي هذا الصدد، يمكن للشراكات بين جميع أصحاب المصلحة أن تحدث أثرا محفزا قويا.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيد مارتن غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين.

**السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر رئيس الجمعية العامة، السيد سرجان كريم، على عقد هذا الحدث الفريد، فضلا عن الأمين العام، بان كي - مون، على ما أبداه من التزام يجعل التركيز المتعدد الأطراف ينصب على محنة تغير المناخ. وتؤكد جمهورية الأرجنتين بقوة أهمية المفاوضات في إطار المنتديات الرئيسية ذات الصلة وتؤكد من

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيد كريستيان فينابير، ممثل ليختنشتاين.

**السيد فينابير (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية):** نقدر إتاحة هذه الفرصة لنا للإعراب مرة أخرى عن رأينا بشأن تغير المناخ، ونحن ممتنون للمناقشات الرفيعة المستوى والشيقة التي جرت أول أمس في إطار حلقات النقاش التي نظمتوها، سيدي الرئيس.

ومن الواضح أن تغير المناخ يشكل تحديا نموذجيا للتعاون العالمي، لأن الحاجة إلى العمل المتعدد الأطراف لا يمكن أن تكون بديهية أكثر مما هي عليه الآن. وبالتالي، فهو يشكل تحديا فريدا لمنظومة الأمم المتحدة.

وتتسم الروح الرائدة التي أبدتها الأمين العام بشأن هذا الموضوع منذ توليه مهامه أهمية حاسمة إذن. وقد أمكن إيجاد زخم كبير بشأن مسألة تغير المناخ في الأشهر الأخيرة، وشكلت خارطة الطريق المعنية بتغير المناخ التي وضعها مؤتمر بالي أول خطوة في ترجمة هذا الزخم إلى عمل ملموس. ويجب أن يتلو ذلك مزيد من الإجراءات، بطبيعة الحال.

ولدى مواجهة تغير المناخ، يجب أن ندرك أن هذه ليست مسألة بيئية فحسب، بل تتعلق أساسا بالتنمية المستدامة. وبما أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي أيضا إلى تفاقم التهديدات الأمنية القائمة، فله بعد أممي قوي كذلك، وينطوي بذلك على عناصر من أولويات عمل الأمم المتحدة بصورة عامة. كما يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لموضوع آخر ذي أولوية سنتناوله في وقت لاحق من هذا العام، أي عملنا الجاري فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.

ويسين تقرير الأمين العام المعروف علينا اليوم المجموعة الرائعة من الأنشطة المتصلة بتغير المناخ التي تنخرط فيها فعلا مختلف الأطراف الفاعلة في إطار منظومة الأمم المتحدة. كما يظهر أن التصدي للتحدي المتمثل في الإدارة

بها البلدان النامية على النحو المناسب عن طريق التعاون الدولي في مجالات التحقيق والملاحظات ونقل التكنولوجيا والتمويل.

وبعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة تساعد بالفعل نظام تغير المناخ في هذه المجالات، غير أنه ينبغي تشجيعها على تركيز جهودها على البلدان النامية. إن تحسين التعاون المتعدد الأطراف أمر هام جداً في الاضطلاع بالجهود الرامية إلى التخفيف والتكيف. وبموجب الاتفاقية، تلتزم البلدان المتقدمة النمو بمساعدة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها، عن طريق الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. لقد آن الأوان للوفاء بتلك الالتزامات.

وكما قال الرئيس السابق نيسطور كيرشنر، في هذه القاعة في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ الذي عُقد في عام ٢٠٠٧:

”يدرك الجميع أن البلدان النامية هي أقل البلدان إسهاماً في إحداث هذا الاحتلال المعروف بتغير المناخ، والذي حدد أسبابه بأنه أثر الأنشطة البشرية. وعلى العكس من ذلك، فإن البلدان المتقدمة النمو هي التي تلقت معونة بيئية حقيقية من بلادنا لفترة طويلة - معونة مكنتها من التمتع بمستويات عالية من الاستهلاك التي نجت عنها هذه الحالة.

”وأدى ذلك بوضوح إلى أن يصبح العالم والبلدان النامية دائنين في مجال البيئة للبلدان المتقدمة النمو. وخلقت هذه الحالة ديناً بيئياً وأخلاقياً لا بد أن يُسدّد على النحو الواجب للقضاء على الإجحاف الناجم عن الآثار الضارة لتغير المناخ. وما برح التكيف مع تغير المناخ لفترة أطول

جديد الدور الهام لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بهذا الموضوع.

ونحن نرى أن الساحة الطبيعية للمفاوضات بشأن هذه المسألة هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، دون التقليل من الإسهامات المحتملة للجهود المبذولة خارج نظام تغير المناخ. ونحن، لذلك، غير مقتنعين بفوائد انتشار المنتديات المعنية بالجهود المبذولة لمعالجة هذه المسألة. وإذا ما عولجت خارج إطار الاتفاقية، فستكون لذلك آثار سلبية على كفاءة المشاركة النشطة من جانب البلدان النامية في المناقشات.

نحن نعتبر أن تقرير الأمين العام عن هذه المسألة (A/62/644) ذو أهمية بالغة. ونرى أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد في عملية المفاوضات التي حُددت لها مدة عامين على نحو ما ورد في خطة عمل بالي، بغية التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يحسّن النظام المتعدد الأطراف المعني بتغير المناخ، دون انتقاص من الحق المشروع للأطراف التي لم ترد أسماؤها في الملحق الأول. بموجب بروتوكول كيوتو في التنمية المستدامة.

إن تحسين الاستجابة الدولية يقتضي تعهد جميع البلدان الصناعية التزامات أشد صرامة من تلك الواردة في بروتوكول كيوتو. ولتحقيق ذلك، يتعين علينا أيضاً أن نجد السبل لتعزيز مشاركة البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق وضع معايير من شأنها جعل التفريق بينها ممكناً، ومراعاة الظروف الوطنية لكل بلد وقدراته.

بوسع البلدان التي لم ترد أسماؤها في الملحق الأول من بروتوكول كيوتو أن تعتمد سياسات وتدابير للتنمية المستدامة تُسهّم في التخفيف والتكيف. ومع ذلك، هناك مصاعب تواجه التنفيذ وهي تعود بصورة جزئية إلى الافتقار إلى الموارد الكافية. وينبغي أن تُشجع الأنشطة التي تضطلع

الطبيعية، التي تخلف دماراً كبيراً في البلدان المتضررة. إن تغير المناخ يعرّض بقاء العديد من الدول الساحلية والجزرية في حد ذاته للخطر، وقد يؤدي إلى تضاؤل المساحة المتاحة للعيش، عن طريق تقليص مساحة الأراضي التي يمكن العيش فيها وجعل الظروف البيئية أكثر صعوبة لعيش البشر وأنشطتهم. وفي الواقع، نحن بالفعل نواجه التحات الساحلي والفيضانات في العديد من مناطق العالم نتيجة لارتفاع منسوب البحر، ناهيك عن انخفاض مستوى المياه الجوفية وجفاف المجاري المائية والبحيرات، وملوحة الأنهار والعديد من الظواهر الأخرى، التي تصعب من إمكانية الوصول إلى المصادر الطبيعية الهامة جداً لبقاء البشرية.

إن حلقات النقاش المثمرة التي عقدناها بشأن هذه المسألة أفادت لا شك السعي إلى إيجاد حلول مثالية وابتكارية للتحديات التي تواجه البشرية في جميع مجالات الأنشطة. ولا بد لهذه الحلول أن تكون جماعية وتقوم على التضامن الدولي ومبدأ المسؤوليات المشتركة المتباينة. وذلك هو السبيل الوحيد لكيلا نضمن إجراء التغييرات الضرورية في السلوك وأسلوب الحياة فحسب، بل وبوجه خاص، يمكننا أن نحدّ من الضرر عن طريق الجهود الرامية إلى التخفيف والتكيف أيضاً. ولتحقيق ذلك، يتعين علينا أن نحشد بسرعة الموارد المالية اللازمة لكفالة نقل التكنولوجيات المناسبة، وكذلك بناء القدرات.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

بالإضافة إلى التدابير المنهجية المحددة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الرامية إلى معالجة العوامل البشرية التي تُسهم في تغير المناخ، يتعين على مجتمعاتنا أن تُجري تغييرات جذرية لدرء تهديد الصدمات المناخية الرئيسية. وآخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكرّس لمكافحة تغير المناخ، يعتمد، في جملة أمور، على

مما ينبغي وعداً لم يُنفذه النظام الدولي الذي أُقيم من أجل ذلك الغرض“.

إن الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز تنفيذ تدابير التخفيف والتكيف ونقل الموارد المالية والتكنولوجية يمكن تعزيزها إذا توصلت الأطراف في نظام تغير المناخ إلى اتفاق في المنتدى الرئيسي وفي المفاوضات للمساعدة على المضي بها قدماً. وإلا، فإن جهودنا قد تتبعثر بعيداً عن تعزيز المواجهة الفعالة للتحدي، مما سيخل بتماسك النظام.

إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها مجالان صالحان صلاحية تامة للإجراءات الفورية على الصعيد الوطني والمناقشة على الصعيد الدولي. ويجب علينا أن نُركز بكل ما أوتينا من إرادة سياسية، على الوفاء بالالتزامات القائمة بالفعل، ولا بد لنا من رفض أي مبادرة ترمي إلى تقويض تلك المنتديات وتلك الأهداف ومستقبلنا.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة

الآن للسيد جان - ماري إيهوزو، الممثل الدائم لبنين.

**السيد إيهوزو (بنين) (تكلم بالفرنسية):** يعرب وفد

بلدي عن تقديره الكبير للسيد سرجان كريم، رئيس الجمعية العامة، لمبادرته بدعوة الشخصيات البارزة لإنعاش حلقات نقاشنا وحشد المجتمع الدولي لمواجهة الآثار المريعة لتغير المناخ.

وتؤيد بنين البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الكاميرون

باسم مجموعة الدول الأفريقية وممثل أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لم يعد تغير المناخ مجرد خيال أو احتمال؛ فهو بالفعل

حقيقة ملموسة تؤثر على الاحتياجات الأساسية في حياة الناس عبر العالم. ويتضح ذلك من التواتر المتزايد للكوارث



المجتمع الدولي، لا سيما المانحين، أن يفهم أن التنفيذ الناجح لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يتطلب موارد مالية بنفس مستوى الاتفاقيات الأخرى المبرمة أثناء فترة ريو.

وبن تدعو إلى التأزر في تنفيذ برامج العمل لمكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ - سواء من حيث السياسات أو الموارد، بالدرجة الأولى. وبالمثل، فإن الموارد المخصصة لصندوق التكيف لمكافحة آثار تغير المناخ - التي يجب زيادتها - ينبغي استخدامها أيضاً في تمويل مشاريع لمكافحة تردي التربة ودعم برنامج كبير لإعادة التحريج وحماية التربة. وينبغي أن تسهم تلك الجهود في تحسين صحة بيئة العالم وصحة سكانه على حد سواء من خلال توفير الدخل. وينبغي أن تكون اتفاقية مكافحة التصحر أساساً للجهود التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، فضلاً عن تعزيز جهود البلدان التي يمثل تردي التربة فيها مشكلة خطيرة.

وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة المعنية بالتنمية المستدامة أن تركز جهوداً أكبر للمسائل المتصلة بتغير المناخ. فهناك مجال لتحسين القدرات المحدودة القائمة في رصد وتحليل الظواهر المرتبطة بتغير المناخ في أفريقيا. وثمة حاجة أيضاً إلى إنشاء مصرف بيانات عالمي يمكنه أن يوفر إحصاءات ومعلومات علمية بنفس الدرجة من الدقة لجميع مناطق العالم، لضمان أن يكون لدينا استطلاع فعال يمكن أن يدعم قدرتنا على التنبؤ. وقبل كل شيء، ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد البلدان النامية ذات الدخل المنخفض على إدماج حالة تغير المناخ في استراتيجياتها الوطنية للاستثمار، لزيادة ترشيد تلك الاستراتيجيات في ضوء تغير المناخ.

أما فيما يتعلق بتعبئة الموارد، فبالإضافة إلى الوفاء بالالتزامات المقطوعة بالفعل، يمكن للأمم المتحدة أن تنظر في إمكانية فرض رسم تضامن على الموارد التي تتولد عن أنشطة تشمل عوامل إنتاج تعتبر في عداد الإرث المشترك للبشرية -

عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. فالتقرير يبرز أن الإجراءات الاستباقية، في معظم الأحيان، أقل كلفة إذا ما قورنت بكلفة الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ.

لقد أتاح التقدم التكنولوجي الذي أحرز في السنوات الأخيرة إدخال وتشجيع استخدام مصادر جديدة ومتجددة بغية التخفيف من الضغوط المتزايدة بآطراد على المصادر الطبيعية المحدودة. فعلى سبيل المثال، إن إعطاء فرن شمسي إلى عائلة فقيرة في بلدي سويسهم إسهاماً كبيراً في مكافحة التصحر عن طريق التقليل من استخدام الحطب، وذلك من شأنه المساعدة على مكافحة التصحر. وتلك حقيقة مؤكدة. والألواح الشمسية بديل آخر لتوفير طاقة وفيرة، لا سيما في أفريقيا، حيث تسطع الشمس ٣٦٥ يوماً في السنة. وللأسف، فإن الألواح الشمسية ليست في متناول شعوبنا الفقيرة لدرجة العجز عن شرائها. وقد آن الأوان لوضع حد للمضاربة في السوق على هذا المنتج وجعله متاحاً لأفقر شرائح السكان المحتاجين.

وتحت تصرفنا الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة للتكيف مع تغير المناخ. وما نحتاج إليه هو مزيد من الإرادة السياسية والرؤية لكي نترك لأجيال المستقبل عالماً يمكن الحياة فيه. وأي استراتيجية للتخفيف والتكيف لا بد أن تدمج عنصر التنمية المستدامة الذي يشمل القضاء على الفقر وتمكين الأفراد من أن يعيشوا حياة صحية كريمة ومحترمة. وعلينا أن نضاعف أوجه التأزر القائمة من أجل تفعيل كل العناصر المحتملة للتغيير بإعادة توجيه أطر التعاون التقليدية القائمة.

وعلى نفس المنوال، ينبغي لنا أيضاً أن نعزز المنافع التي يمكن تحقيقها من تلاقى الاتفاقيات الدولية بشأن إدارة البيئة العالمية وتكاملها. وفي نفس هذا الإطار، يتعين على

اليومي لخفض استهلاك الطاقة، من شأنها أن تسهم في تخفيف التردّي البيئي وتدلل بشكل ملموس على الالتزام برعاية البيئة.

ومن الناحية العملية، اتخذ الكرسي الرسولي بالفعل تدابير معينة لخفض وتعويض انبعاثات الكربون في دولة الفاتيكان، مثل استخدام الألواح الشمسية وزراعة الأشجار. ومن خلال اشتراكه في مشروع إعادة التحريج في هنغاريا، فإنه سيحقق منافع بيئية للبلد المضيف، ويساعد في إعادة تأهيل الأراضي التي تدهورت بيئياً وتوفير فرص عمل محلية.

والمسائل المترابطة المتمثلة في صون البيئة، والتنمية المستدامة وتغير المناخ قد تتباين مقتضياتها مما يؤثر على أولوياتنا وشواغلنا. ويتعين على كل فرد وكل بلد أن يضطلع بمجدية بنصيبه من المسؤولية عن إيجاد وتنفيذ أكثر النهج الممكنة توازناً للتعامل مع هذا التحدي. والتنمية المستدامة هي المفتاح لاستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار وبشكل متناغم مقتضيات حفظ البيئة وتغير المناخ والتنمية الاقتصادية والاحتياجات الأساسية للإنسان.

إن استخدام التكنولوجيات النظيفة عنصر هام في التنمية المستدامة. وبغية مساعدة البلدان الصناعية على تجنب الأخطاء التي ارتكبها الآخرون في الماضي، ينبغي للبلدان الصناعية المتقدمة أن تتقاسم معها تكنولوجياتها الأنظف والأكثر تقدماً. وتعبئة الموارد تيسر للغالبية، اقتصادياً، الاستفادة من مبادرات التخفيف والتكيف، وبالتالي تساعد البلدان الأقل تجهيزاً على السعي إلى التنمية في الوقت الذي تحمي البيئة. وفضلاً عن ذلك، يجب تشجيع الأسواق على اتباع الاقتصاديات الخضراء، وألاّ تدعم الطلب على البضائع التي يؤدي مجرد إنتاجها إلى تدهور البيئة. ويجب أن يعي المستهلكون أن أنماط استهلاكهم تؤثر تأثيراً مباشراً على صحة البيئة.

مثل قاع البحار والمواقع التاريخية - بغية توفير الموارد لصندوق التكيف. والأمم المتحدة في أفضل موقع لإيجاد صيغ إبداعية لتعبئة موارد إضافية لمكافحة تغير المناخ. ولا بد لنا أن ننظر بعناية في مختلف الاقتراحات التي أشرت إليها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي، رئيس الأساقفة سلسنتين ميغليوري.

**رئيس الأساقفة ميغليوري** (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): لقد ساعد النقاش الجاري بشأن تغير المناخ على تركيز الانتباه على المسؤولية التي لا مفر منها لكل منا عن العناية بالبيئة، ومن ثم بناء توافق آراء حول الهدف المشترك المتمثل في تهيئة بيئة صحية لأجيال الحاضر والمستقبل.

ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عقد في بالي مؤخراً قد أوضح أنه من خلال زيادة الاهتمام بجيراننا، وخاصة أولئك الأكثر تعرضاً لتغير المناخ، سنكون أفضل استعداداً لانتهاج استراتيجيات وسياسات تُوازن بين احتياجات البشر والحاجة الملحة إلى قيادة أكثر مسؤولية.

والكرسي الرسولي يؤكد للجمعية العامة على تعاونه في تحقيق الأهداف المحددة في بالي. ولهذا، فإن الالتزام الشخصي للبابا بنديكت السادس عشر ونداءاته العامة العديدة قد ولدت حملات توعية لشعور متجدد باحترام ما خلق الله وضرورة الحفاظ عليه. وقد بدأ الأفراد والمجتمعات في تغيير أساليب حياتهم، إدراكاً منهم لأن السلوك الشخصي والجماعي يؤثر على المناخ والصحة العامة للبيئة. ولئن كانت التغييرات في أساليب الحياة قد يبدو ألا أهمية لها أحياناً، إلا أن كل مبادرة صغيرة لخفض أو تعويض أي كمية ضئيلة من الكربون، سواء أكان ذلك من خلال تجنب الاستخدام غير الضروري لوسائل النقل أو الجهد

إعلان معنون "معا من أجل الإنسانية" بتوافق الآراء. ويتمثل واحد من أربعة تحديات رئيسية حددها الإعلان في الآثار الإنسانية المترتبة على التدهور البيئي وتغير المناخ، ومع التشديد على التكيف.

وقد حرّكت نفس الإنجازات، كذلك التي تقوم عليها المناقشات الجارية هنا، المناقشة التي دارت في مؤتمر الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأول شيء هو أنه لا جدال حول أثر تغير المناخ والاحترار العالمي اليوم على عشرات - بل مئات - الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

نحن منظمة تتكون من ١٨٦ جمعية وطنية تساعد السلطات في كل بلد. وإن إعلاننا "معا من أجل الإنسانية" يتوخى أن تجتمع كل حكومة مع جمعيتها الوطنية لتحديد ما يمكن أن نفعلاه معا لمواجهة التحدي المتمثل في تغير المناخ. وتلتزم جمعياتنا بالجزء المتعلق بها من هذه المبادرة، وتناقش بعضها بالفعل حكوماتها بشأن تحديد الأدوار والمسؤوليات. ونحث جميع الحكومات على أن تغتني الفرصة التي يوفرها توافق الآراء الذي توصلنا إليه في جنيف لكي نُحدث تغييرا حقيقيا، ولا سيما في مجالات مثل التكيف.

وتحسبا لذلك، عملنا مع جمعية الصليب الأحمر الهولندية من أجل إنشاء مركز المناخ للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعني بتغير المناخ والاستعداد للكوارث في لاهاي في عام ٢٠٠٢. ومنذ ذلك الحين ونحن نستخدم خبراته الفنية وموارده للمساهمة في عدد كبير من الاجتماعات والمناسبات الدولية في جميع أنحاء العالم، كما نستخدم تلك الخبرة في اتخاذ الإجراءات الوطنية على أساس الآثار الإنسانية المترتبة على تغير المناخ في بلدان مختارة.

وقد أقمنا أيضا شراكات بين الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والمنظمات العالمية والإقليمية لمعالجة الحد من أخطار الكوارث. وإحدى هذه المنظمات، في

وفي حقيقة الأمر، فإن تحدي تغير المناخ ينطوي على بُعد فردي ومحلي ووطني وعالمي في آن. وعليه، فإنه يستدعي استجابة منسقة وعلى مستويات متعددة، حيث أن برامج التخفيف والتكيف تكون فردية ومحلية ووطنية وعالمية في رؤيتها ونطاقها. ولذلك، يثني وفدي على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لتوفيرها إطاراً عالمياً لعمل دولي منسق للتخفيف من تغير المناخ والتكيف مع آثاره. والعضوية شبه العالمية في تلك الاتفاقية لن تحول دون تيسير إطلاق استراتيجيات وطنية - بدءاً بالأضعف، مثل الدول الجزرية الصغيرة والمناطق الساحلية المنخفضة - وستعزز تبعاً أكثر إنصافاً للموارد والتكنولوجيا لمساعدة البلدان الضعيفة الأقل موارد على فهم المخاطر التي تواجهها وتقييمها بشكل أفضل.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للسيد ريموند فورد، ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

**السيد فورد (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر):** يود الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يهنئكم، سيدي الرئيس، بقراركم عقد هذه المناقشة المواضيعية عن تغير المناخ. إن مسألة المشاركات، بالنسبة لنا، مناسبة بشكل خاص بسبب أهميتها الحيوية للوفاء بالالتزامات في سياق إطار هيوغو والاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث.

وقد عولج هذا الموضوع نفسه في الدورة الثلاثين للمؤتمر الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعقود في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في جنيف. وقد جمع ذلك المؤتمر بين جميع حكومات العالم وشريكاتها، جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتمخض عنه اعتماد

عام ٢٠٤٠ - وقد نشرت هذا الرقم مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٦.

إن هذا الموضوع المتعلق بتغير المناخ عزيز علي جدا. ولأنني أنتمي إلى دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي بربادوس التي تقع في أرخبيل منطقة البحر الكاريبي، فمن الطبيعي أن أشعر بالقلق لأنه إذا لم تعالج معالجة كاملة الجوانب المختلفة، من قبيل ارتفاع منسوب سطح البحر، فإن بلدي - الذي تشير إليه الأمم الأخرى بوصفه جنة من الجنان - قد لا يصبح موجودا في عام ٢٠٥٠ بالصورة التي أعرفها الآن.

وأناشد الجمعية العامة أن تؤيد تأييدا تاما النتائج التي خلص إليها هذا المؤتمر وأن تلتزم باتخاذ إجراءات متضافرة في هذا الشأن.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٣٥ المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، أعطي الكلمة الآن للسيدة دايان جانيت، ممثلة المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.

**السيدة جانيت (المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية)** (تكلمت بالانكليزية): بالرغم من أن مسألة تغير المناخ أصبحت تصدر الاهتمام العالمي على مدار السنوات القليلة الماضية، فإنه ينبغي أن نلاحظ أن الأمم المتحدة ظلت تتناول هذه المسألة منذ عام ١٩٨٦. ومع ذلك، فقد أدت مؤخرا المنافسة المتزايدة بين السكان على الموارد الطبيعية، ورغبات، بل وحقوق، الأعداد المتزايدة من الناس في الحصول على الفوائد التي يتمتع بها معظم العالم الأكثر تقدما بالفعل، وتوفر المعلومات عن حالة البيئة في جميع أرجاء المعمورة، إلى الدفع بمسألة تغير المناخ إلى مركز الصدارة في جدول الأعمال.

منطقتي نفسها، وهي رابطة الدول الكاريبية. ولكن يتجلى تنوع مصالحنا أيضا في عزمنا على العمل على نحو أوثق مع الفريق العامل المعني بالتنمية المستدامة التابع لمجلس المنطقة القطبية الشمالية. كما نشيد بتحالف الدول الجزرية الصغيرة لما يوليه أعضاؤه لتغير المناخ والآثار المترتبة عليه من أولوية يستحقها.

إننا في الصليب الأحمر والهلال الأحمر ملتزمون التزاما شديدا بضمان إدراك أن جميع الحكومات تماما الآثار الإنسانية المترتبة على تغير المناخ. ولمعالجة هذا الموضوع، وتنفيذا لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في مؤتمر الصليب الأحمر والهلال الأحمر، سنستخدم كل الوسائل المتاحة لنا لكفالة إدماج تغير المناخ على نحو كامل في السياسات والخطط المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث وإدارة الكوارث على المستوى الوطني. وسنولي الأولوية القصوى للذين هم في أشد الحاجة إلى المساعدة، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان غير الساحلية، وأقل البلدان نموا.

وتدعو إحدى الرسائل الأساسية التي وجهناها في بالي، والتي سنوجهها مرة أخرى في بوزنان وفي كوبنهاغن، إلى ضرورة أن يحظى التكيف مع تغير المناخ بالأولوية في جميع البلدان وفي جميع البرامج. وبالرغم من الدعم الذي يتلقاه دائما هذا المفهوم، فإنه لم يصبح بعد متأصلا في تلك البرامج.

وأكرر هذه الرسالة اليوم: يجب أن يتلقى التكيف الدعم التمويلي الخاص به. ويجب ألا يُنظر إليه بوصفه من المتنافسين على الأموال المخصصة للتنمية. فهو يتطلب موارد خاصة به، وما لم تعقد التزامات جديدة بتعبئة أرصدة جديدة، فسيتمتع علينا أن نواجه احتمال أن تبلغ التكلفة السنوية الواقعة على الكوكب تريليون دولار بحلول

إن تقاسم التكنولوجيا ونقلها أمر حتمي من الناحية الأخلاقية وهدف محمود. وفي الوقت ذاته، لا نستطيع أن نتقاسم فيما بيننا ما لا يوجد بعد. فعلى سبيل المثال، هناك حاجة ملحة إلى المزيد من موارد الطاقة الفعالة والمتجددة والمزيد من التكنولوجيات النظيفة التي تستخدم احتراق الفحم في توليد الطاقة. وتوجد حاجة ماسة كذلك إلى محرك محسّن للاحتراق الداخلي يلي متطلبات النقل بينما يخفض إلى الحد الأقصى انبعاث الغازات الضارة. وما جرى مؤخرا من عرض لعربة منخفضة التكلفة ومصممة لمن يملكون عربة للمرة الأولى في إحدى الدول الأعضاء قد أثار الشكوى لدى البعض ممن يخشون أن يزيد الإنتاج التجاري الواسع لتلك العربة إلى حد خطير مستوى غازات الدفيئة. وما يعنيه ذلك ضمنا هو أن مجموع التلوث المسموح به قد اكتمل ولا يمكن إضافة أي أعضاء جدد إلى النادي.

وفي غياب تكنولوجيات مقبولة، لا يمكننا أن نتوقع من الدول النامية أن تكون ملزمة أخلاقيا بتعليق التنمية حتى يلحق العلم بما يلي الاحتياجات الراهنة. ويجب أن يشارك الجميع في الحد من الانبعاثات، ولكن بما يتناسب مع ما يستغله كل عضو من موارد الكوكب الأرضي. وفضلا عن ذلك، يجب أن تكون الأولوية لتطوير ونقل التكنولوجيا وللمسؤولية الخاصة لمن يملكون القدرة على القيام بذلك.

والأمم المتحدة، بوصفها الهيئة الحكومية الدولية الأكثر تمثيلا، يمكنها أن تقدم أكثر إسهاماتها فعالية في الحوار بشأن تغير المناخ من خلال تحديد مناطق الاتفاق فيما بين الدول الأعضاء وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الأطراف. وينبغي أن تكون الأهداف الموضوعية قابلة للتحقيق لأن رفع مستوى المعايير أكثر مما ينبغي قد يصبح سببا للمماطلة والفشل.

وهناك قبول عام من جانب معظم الدول الأعضاء، إن لم تكن جميعها، بأن تغير المناخ لم يعد مسألة خلافية. ولا يوجد أمامه طريق مسدود. فجميع الدول تدرك الآن الخطر الذي لا يهدد النظم الإيكولوجية للأرض فحسب، بل يهدد أيضا نوعية الحياة بالنسبة للبشرية جمعاء. ولذلك يجب أن نتفادى إقامة ازدواجية زائفة بين تلك الدول التي لديها الإرادة الأخلاقية لمعالجة هذه المسألة وتلك التي تريد أن تنمو بأي ثمن. وإننا نفهم أنه يجب إما أن نعمل معا لمواجهة هذا التحدي أو أن يفشل كل منا على حدا.

إن التنبؤات القائمة والتشاؤم إزاء قدرتنا على التعامل مع تغير المناخ ينبغي أن يُنظر إليها في سياق تباينها مع بعض الخطوات المحمودة التي تتخذها الدول الأعضاء والأطراف الأخرى في القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، تظهر السياسة الشاملة للطاقة التي اعتمدها مؤخرا المفوضية الأوروبية الرغبة في تحديد الأهداف وتشجيع الحلول الابتكارية، حتى ولو تعين علينا تعديل السياسات كلما تعلمنا المزيد عن فعاليتها الحقيقية. وبالإضافة إلى ذلك، تكتشف الكثير من الشركات أن كونها صديقة للبيئة ليس أمرا مفيدا لكوكب الأرض فحسب، بل إنه فعال أيضا من حيث التكلفة، ويحظى بقبول العملاء على نحو إيجابي.

وتعتبر سياسة تخفيض الاستهلاك تدبيرا مهما وضروريا، بالنظر على أن التقدم التكنولوجي لا يساير النمو المتزايد في استغلال موارد الكوكب. ومع ذلك يمكن أن يؤدي الاستثمار في البحوث والتنمية بشكل جيد إلى اكتشاف تكنولوجيات تسمح للمزيد من الناس بالحصول على فوائد أكثر، بينما تترك تدابير الحد من ذلك عددا متزايدا من الناس يقتسم نصيبا منخفضا بشكل مطرد من الموارد. ولذلك، ينبغي أن نزيد التزامنا بتوسيع وتحسين التكنولوجيا التي يمكن أن تساعدنا على استخدام الموارد المتوفرة لنا بأقصى قدر ممكن من الكفاءة.

**السيدة فيليب** (الاتحاد البرلماني الدولي) تكلمت بالانكليزية: يرحب الاتحاد البرلماني الدولي بالفرصة لمخاطبة هذا الحوار المواضيعي اليوم.

وقد ظل الاتحاد البرلماني الدولي منذ سنين عديدة مهتماً بالبيئة. وخلال جمعياته الأخيرة ناقش تغير المناخ، وأمن الطاقة، وتدهور البيئة، والكوارث الطبيعية، وحماية التنوع البيولوجي. وتفاوض أعضاؤه واعتمدوا قرارات ساعدت في الكثير من الحالات على تعبئة الإجراءات البرلمانية بشأن تلك القضايا.

وعندما تحدث الأمين العام بان كي - مون أمام الجمعية السادسة عشرة بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي، المعقودة في بالي في نيسان/أبريل الماضي، فيما يتعلق بتغير المناخ، أكد أن ثمن عدم التحرك يفوق تكاليف اتخاذ الإجراءات. وقال إن البرلمانات لديها ما تسهم به لتأمين إتاحة الموارد اللازمة، وإن دورها التشريعي له أهميته الخاصة، لأن في أيديها قوة كبيرة لوضع القوانين والمبادئ التوجيهية والأطر والحوافز التي تسمح للأعمال التجارية والصناعة وغيرها من القطاعات أن تؤدي دورها لتحقيق الخفض الكبير اللازم للانبعاثات.

وقد اختتمت جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في بالي باعتماد إعلان بشأن تغير المناخ. ودعا الإعلان البرلمانات إلى تعزيز السياسات والتشريعات بشأن تغير المناخ بغية تحقيق الأهداف النهائية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وتعهد البرلمانيون بطرح مسألة تغير المناخ في برلماناتهم وبالمشاركة مع وزراء الحكومات في التحضير لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المعقود في بالي في كانون الأول/ديسمبر، والذي لم يكن بوسعنا إلا الترحيب بنتائجه.

وتعتقد المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، كنقطة انطلاق، أن الدول الأعضاء، العاملة من خلال منظومة الأمم المتحدة، يمكنها التصدي لتغير المناخ من خلال تنفيذ المعاهدات القائمة. فقد جرى الاتفاق بين الدول على قواعد التكيف مع اختلالات المناخ والحد منها. ولكن لا توجد متابعة تذكر لوضع التشريعات الوطنية والمحلية.

ويمكننا أن نجد مثالا على فعالية الاتفاقات القائمة في تعاون الأطراف بشأن التزامات اتفاقية رامسار وامتثالها لها. ومثال آخر على نجاح الشراكة وفوائد تشاطر التكنولوجيا هو بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

ويمكن للدول الأعضاء كذلك أن تواجه تغير المناخ من خلال تعزيز نشر المعلومات وتقاسمها. إن اتفاقية آر هوس المتعلقة بالحصول على المعلومات ومشاركة عامة الناس في اتخاذ القرارات وتحقيق العدالة في القضايا البيئية تضمن حقوق المواطنين في الحصول على المعلومات من السلطات العامة وتشجيع المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات البيئية.

وتدل كل هذه الأمثلة على أن الاهتمام بالاتفاقات القائمة والامتثال لها يمكنه تحقيق الكثير بغية المضي بالعملية إلى الأمام.

وأخيرا، تود المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية أن تشير إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هي الهيئة ذات الصلة بقضايا تغير المناخ.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار ٣٢/٥٧، المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للسيدة آردا فيليب، المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي.

ولكن ما يمكن أن تفعله البرلمانات، كما اقترح الأمين العام، هو أن ترسي الأسس القانونية اللازمة لنجاح تلك الشراكات على أرض الواقع. كما أنها تستطيع أن تؤدي دورا مفيدا من خلال توعية الجمهور بأن اتخاذ الإجراءات الجذرية سيكون لمصلحتهم. وللقيام بذلك بالفعالية المثلى، حدد الاتحاد البرلماني الدولي ثلاثة مجالات لتركيز الاهتمام، وهي تشكل الأركان الثلاثة للحملة البرلمانية العالمية المتعلقة بتغير المناخ.

فتحت عنوان القيادة، ترعى البرلمانات إلى تشجيع الالتزام الوطني الأقوى بالتعاون العالمي في مجال مراقبة وأبحاث المناخ. ويمكنها التعاون مع ذوي المصلحة الوطنيين والمجتمعات المدنية والصناعات المحلية في مناقشة خطط العمل الوطنية. ويمكنها أن تبادر في العمل من أجل تقدير احتياجات التكيف وإدراجها في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والإئمائي. كما أنها تستطيع أن ترصد نشر الحكومات لتقارير المحاسبة الخضراء وأن تحرص على جعل البرلمانات أمكنة لمناقشات مستفيضة حول الآليات المالية المبتكرة والتكنولوجيات الجديدة.

وفي إطار عنوان المعرفة ونشرها، يمكن للبرلمانات أن تعمق الفهم في المجتمعات لتهديد تغير المناخ والإجراءات الضرورية لمنع التدخل البشري الخطير في نظام المناخ. ويمكنها أن تستخدم لفائدة خبراء بلدانها التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ من أجل تعزيز الفهم على كل مستويات المجتمع لقضية تغير المناخ، ونشر فهم أوسع نطاقا للمستوى الأمثل اجتماعيا لتخفيف الآثار، ورصد التقارير الإخبارية المحلية تحسبا لنشر المعلومات المضللة والرد عليها إعلاميا حيثما اقتضى الأمر ذلك.

وفي إطار العنوان الثالث - نقل التكنولوجيا وبناء القدرات - تستطيع البرلمانات تعزيز الدعم الوطني لنقل

ويمكن أن نسوق أمثلة متعددة على ردود الفعل داخل البرلمانات في سياق متابعة إعلان بالي البرلماني. فالبرلمان في شيلي بدأ النظر في الوسائل التي من شأنها أن تجعل الميزانية الوطنية تراعي الاعتبارات البيئية. ولجنة البوندستاغ الألماني المعنية بالبيئة وحفظ الطبيعة والسلامة النووية ناقشت مؤخرا عددا من المقترحات بشأن تدابير حماية المناخ المقدمة من المجموعات البرلمانية. كما أن البوندستاغ يقدم مثالا على حفظ المناخ وكفاءة استخدام الطاقة بالطريقة التي يدير بها المباني التابعة له. وفي إسرائيل، تستعد لجنة الشؤون الداخلية والبيئة لإجراء القراءة الثانية والثالثة لمشروع قانون الهواء النقي. وفي جلسة للبرلمان الياباني عقدت مؤخرا، اعتمدت الداي قانونا متعلقا بتشجيع العقود الحكومية التي تأخذ بالاعتبار الشواغل البيئية، وذلك من خلال تقييم العبء البيئي لكل مشروع بدلا من مجرد اعتبارات التنافس على الأسعار. وفي المملكة المتحدة، أعربت اللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بمشروع قانون تغير المناخ، الذي يهدف إلى تخفيض مستوى الكربون في البلد بنسبة ٦٠ في المائة في عام ٢٠٥٠ بالمقارنة مع الخط الأساسي لمستوى الكربون في عام ١٩٩٠، قد أعربت عن اهتمامها مؤخرا بشأن الإنفاذ القانوني للمعايير والميزانيات واقترحت نظاما لبلوغ الأهداف السنوية وآلية امتثال بغية إرساء إطار قانوني قوي. وفي بيلاروس، يناقش البرلمان حاليا مشروع قانونين مصممين لتخفيف أثر تغير المناخ، أحدهما يراد به تعديل قانون حماية البيئة فيما يتعلق بالتعويض على الأضرار البيئية، والثاني عبارة عن مشروع قانون بشأن الموارد الطبيعية. وهناك العديد من الأمثلة الأخرى التي يمكن الإشارة إليها.

إن البرلمانات لو حدها لن تنقذ العالم من الانقراض بفعل غازات الدفيئة. فهذا سيتم من خلال الشراكة السلمية التي تجري إقامتها بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والتي تضع المصلحة العامة فوق الاعتبارات الضيقة.

ملايين الأشخاص من جراء تراجع سواحل البحار والسيول الساحلية واحتلال الأنشطة الزراعية“.

ومع ذلك، فيإلى عهد قريب، لم يوجه إلا قليل من الاهتمام للنتائج الطويلة الأجل التي تلحق بالهجرة بسبب القوى البيئية التي يمكن التنبؤ بها. لذلك، من التطورات الهامة والجيدة التوقيت إحياء المناقشة بشأن تغير المناخ، بما فيه التدهور البيئي وارتباطه بالهجرة، وحفز تلك المناقشة بتقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والمناقشات التي تعقد هنا في الأمم المتحدة.

ذلك أن كلا من التغير التدريجي في المناخ والكوارث الطبيعية الكبيرة يعرض السكان للخطر، ولا سيما أبناء الشعوب الأصلية، من سكان المناطق الساحلية والجزر المنخفضة والمناطق المعرضة للجفاف، وقد يضطربهم للتروح إلى مناطق أكثر أمانا. ورغم عدم وجود توافق في الآراء حتى الآن بشأن ما إذا كان يمكن اعتبار الهجرة طريقة للتكيف أو عجزا في استراتيجياته، فهي في الواقع كثيرا ما تمثل إحدى آليات البقاء بالنسبة للفئات المتضررة. والآثار الناجمة عن تغير المناخ والهجرة المرتبطة به على الضعف البشري، بما فيها احتمال إشعالها صراعات جديدة وتأجيج صراعات قديمة، لم تلق بعد اهتماما كافيا، سواء من صناعات القرار أو من الباحثين.

وتعمل المنظمة الدولية للهجرة حاليا على تشجيع الحوار والأبحاث في مجال السياسات العامة بشأن تلك الصلة. أولا، لتحديد نُهج فعالة في مجال السياسات لإدارة أسباب الهجرة ونتائج التغير البيئي العالمي، يلزم أن تتصدى الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لعدد من التحديات العريضة التي تواجه السياسات، وذلك تحديدا بالدخول في حوار وتعاون متعدد التخصصات يشترك فيه أصحاب المصلحة المتعددين، والبدء في التخطيط المبكر

التكنولوجية التي تراعي السلامة من غازات الدفيئة إلى البلدان النامية، ودعم بناء القدرات على التكيف لتغيرات المناخ الطبيعية وتغير المناخ الناتج عن فعل بني البشر في البلدان النامية.

وفي الساحة الدولية، ستسعى حملة الاتحاد البرلماني الدولي إلى جمع أفضل الممارسات وتحديد دراسات الحالة حيث أدى المشرعون دورا مساعدا في وضع الخطط والمشاريع التي ثبتت جدواها. وسيجتمع أعضاء البرلمان بانتظام للتحدث مع الأوساط الأكاديمية، من أجل صياغة تفاهم مشترك لما هو عملي وقابل للتنفيذ في المجتمعات، وخاصة الفقيرة منها. وأخيرا، سوف يوجهون ما يخرجون به من استنتاجات إلى الساحة الدولية لكي تزيد المنظمات الدولية إلماما بكيفية إحراز التقدم والكيفية التي يمكن أن تتجسد بها حلول تهم فائدتها الجميع.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار ٤٧/٤، الصادر في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطيت الكلمة الآن للسيدة أنكي شتراوس، من المنظمة الدولية للهجرة.

**السيدة شتراوس** (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلمت بالانكليزية): تعرب المنظمة الدولية للهجرة عن تقديرها لفرصة المشاركة في هذه المناقشة المواضيعية بشأن تغير المناخ لكي تسلط الضوء على قضايا تغير المناخ والتدهور البيئي والهجرة.

وكما سمعنا طوال هذه المناقشات، ليست مناقشة أثر تغير المناخ والتدهور البيئي على التنقل البشري جديدة تماما. فمنذ عام ١٩٩٠، أشار الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن:

”أعظم تأثير منفصل لتغير المناخ قد يكون تأثيره على الهجرة البشرية - إذ يؤدي إلى تشريد



وكما قال الأمين العام في ملاحظاته الافتتاحية في اجتماع أيلول/سبتمبر،

”لدينا من المعارف ما يكفينا للعمل؛ وما لم نعمل الآن سيكون تأثير تغير المناخ مدمراً؛ ولدينا تدابير وتكنولوجيات معتدلة التكلفة للبدء في التصدي للمشكلة الآن. أما الذي يعوزنا فهو الوقت“.

إن الهجرة التي تعزى لأسباب بيئية، الناجمة عن كل من العمليات المناخية والحوادث المناخية، تجتث في هذه اللحظة مجتمعات من جذورها وتجري تحولاً في الثقافات بمعدل مثير للفرع.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقاً للقرار ١٩٥/٥٤، الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أعطيت الكلمة الآن للسيد ناريندر كاكار، المراقب الدائم عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

**السيد كاكار** (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية) (تكلم بالانكليزية): يشيد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بمبادرتكم يا سيدي الرئيس إلى عقد هذه المناقشة المواضيعية عن تغير المناخ، وهي مناقشة جيدة التوقيت للغاية بالنظر إلى ما يتسم به تناول هذه القضية من أهمية ملحة. كما تتيح فرصة لتبادل الآراء بشأن طرق التصدي الجماعي لتغير المناخ.

ومن المهم أن ندرك أن الفقراء والضعفاء سيكونون أشد المتأثرين من جراء تغير المناخ، رغم أن تأثيره سيعم الجميع. ولذلك يجب أن تستمد إجراءات المجتمع الدولي جذورها من التنمية المستدامة والمساواة، مع الاعتراف بضعف الفقراء وضرورة النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر والأخذ بنهج شامل تجاه التنمية المستدامة، بدعائمها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ويركز الاتحاد

للتصدي لعواقب الهجرة وأسباب التغير البيئي، والاستفادة بالإمكانات التنموية للهجرة بوصفها إحدى استراتيجيات التكيف، والنهوض ببناء القدرات والتوعية.

ولدفع هذا الحوار المتعدد التخصصات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السياسات العامة والمسائل المرتبطة بها، وفي سياق الرئاسة اليونانية لشبكة الأمن البشري، تنظم المنظمة الدولية للهجرة وحكومة اليونان مؤتمراً من المقرر عقده في الأسبوع القادم في جنيف لتناول الصلة بين تغير المناخ والأمن البشري وتأثيرها على الفئات الضعيفة.

ثانياً، يمثل البحث إحدى الأولويات العاجلة الأخرى. وللتشجيع على قيام الباحثين بهذه المناقشة، تنظم جامعة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة وشركة ميونخ لإعادة التأمين اجتماعاً لفريق خبراء من الباحثين متعددي التخصصات في موضوع ”نحو برنامج عالمي للأبحاث بشأن الهجرة والبيئة“، بغية تحديد خطة للأبحاث المتعلقة بالهجرة البيئية. ويرمي الخبراء إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي تقييم قاعدة المعرفة الموجودة بشأن الهجرة البيئية، والترويج لخطة جديدة للأبحاث ذات التوجه الخاص بالسياسات والمعنية بالهجرة والبيئة، وتحديد القضايا الرئيسية ومواضيع البحث وطرق البحث الابتكارية اللازمة لزيادة الدقة في جمع البيانات، ووضع نهج شاملة لعدة قطاعات فيما يتعلق بالهجرة والبيئة.

وتقديرًا لضرورة اتساق السياسات والأبحاث والأنشطة التنفيذية لضمان التناسق اللازم على جميع المستويات، تتناول المنظمة الدولية للهجرة مع شركائها في المجال الإنساني من منظومة الأمم المتحدة واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الجوانب التنفيذية لدعم المشردين بفعل العوامل البيئية.

وسبل الرزق، يمكن أن تستخدمها وكالات الأمم المتحدة في إعداد برامجها.

ومن المهم أن تشترك جميع الجهات صاحبة المصلحة في تصميم الإطار الجديد للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات والتدهور في البلدان النامية. ويرحب الاتحاد بالقرار الذي اتخذته المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المعقود في بالي، بشأن إدماج التخفيضات في اتفاق لما بعد العام ٢٠١٢. ويرى الاتحاد أن يدمج الإطار الجديد، في جملة أشياء أخرى، ضمن استراتيجية أوسع نطاقا تركز على ضمان إجراء تخفيضات أكبر في الانبعاثات الناجمة عن استخدام أنواع الوقود الأحفورية بدلا من الاكتفاء بالتركيز على التصدي لانبعاثات الكربون.

ويعرب الاتحاد عن ترحيبه بالقرار المتخذ في المؤتمر الثالث عشر بشأن إنشاء صندوق للتكيف، تمثل فيه البلدان المتقدمة النمو والنامية تمثيلا عادلا على حد سواء. وكما شدد على ذلك الأمين العام من قبل، من الضروري توفير استثمارات جديدة كبيرة لتمويل اللازم للتكيف، بما في ذلك الموارد الآتية من المؤسسات المتعددة الأطراف، بالاشتراك مع البنك الدولي، ومرفق البيئة العالمية وغير ذلك من مصادر التمويل المتعددة الأطراف والثنائية. ويمكن أيضا تعبئة الموارد المتزايدة اللازمة للتكيف من خلال آلية للتنمية النظيفة ودعم حيري أكثر قوة.

ومن المشجع للغاية أن نرى منظومة الأمم المتحدة تبذل الجهود لتسخير قدرات المنظومة إلى أقصى حد، وتعزز حشد قواها في نهج منسق لتغير المناخ من أجل دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء على الصعد الوطني منها والإقليمي والعالمي، في مواجهة التحدي المتعدد الأوجه الذي يفرضه تغير المناخ. ومن الجدير بالثناء أيضا أن هناك جهودا تُبذل

الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في أعماله المتعلقة بتغير المناخ على الصلات بين تغير المناخ والإنصاف والتنوع البيولوجي والفرص والتحديات التي تمثلها تلك الصلات بالنسبة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

ومن دواعي سرورنا أن هناك إدراكا لضرورة التعاون بين الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني في الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي يشكلها تغير المناخ. ويؤيد الاتحاد الجهود المبذولة لتطوير هذه الشراكات تأييدا كاملا لكي تلي الحاجة في المجالات الرئيسية التي وردت في خطة عمل بالي.

ويعمل الاتحاد على منع فقدان التنوع البيولوجي دعما للرفاه البشري. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الأضواء على قيمة التنوع البيولوجي والخدمات التي يوفرها في النظام الإيكولوجي للحد من آثار تغير المناخ. والأنشطة الرامية إلى زيادة التكيف والقدرة على التأقلم مع تغير المناخ من شأنها أن تضمن الأرزاق وتقلل التعرض لخطر الكوارث. لذلك نرجو أن تدمج الإجراءات المرتبطة بالتنوع البيولوجي الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ إدماجا كاملا في برامج التنمية للوكالات التابعة للأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، تعد الشراكات على المستوى المحلي ضرورية لكفالة التكيف مع تغير المناخ. ويسلط الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه الموارد الحراجية والمائية في التكيف مع تغير المناخ وأهمية بناء القدرات في إدارة النظم الإيكولوجية المستدامة لتعزيز القدرة على التكيف. وبالتعاون مع المعهد الدولي للتنمية المستدامة ومعهد استكهولم للبيئة في الولايات المتحدة والمؤسسة السويسرية للتنمية والتعاون الدولي أعد الاتحاد أداة مجتمعية لرصد الخطر خدمة لأعراض التكيف

لا حد لها من الموارد الطبيعية، ولكننا مشرفون على بيئة ليست محدودة الثمار التي تتشارك فيها فحسب، بل إنها أيضا حساسة تجاه الطريقة التي تتبعها البشرية في استعمال تلك الهبات.

وكما أشار رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، أثناء المناقشة المواضيعية غير الرسمية في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٧، يُعتبر تغير المناخ مسألة من مسائل التنمية الاقتصادية بقدر ما هو أحد العوامل التي تقوم عليها العدالة والمساواة في العالم. وقد يكون للتقاعس إزاء تغير المناخ آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة وقد يضاعف من حجم أوجه عدم المساواة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويزيد تغير المناخ المتوقع من تفاقم ظهور الأمراض المعدية، مثل الملاريا وحمى الدنغ، وزيادة العبء على الموارد الطبيعية الضرورية من أجل بقائنا. إن انتشار الأمراض المعدية على نطاق واسع يؤدي إلى زيادة مستويات الفقر. ويرتبط الفقر بدوره بقوة بالأمراض المعدية التي لا تقتصر عادة بتغير المناخ، من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ويؤدي في حالات كثيرة إلى حدوث القلاقل المدنية.

وأعضاء ومتطوعو منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة، الذين يعيشون من أجل خدمة الآخرين والفقراء والمرضى، بغض النظر عن جنسهم أو أصلهم أو عقيدتهم، يشهدون يوميا تلك الدورة المؤلمة ويفهمون أنه يجب معالجة كل الجوانب الثلاثة. ويجب على الأمم المتحدة أن تعزز قدرات التخطيط في مجال الصحة العامة، بما في ذلك عن طريق تحسين الرصد والتقييم للآثار المتعلقة بالمناخ والآثار الصحية؛ وتعزيز الأنظمة الصحية لتمكينها من توفير الحماية ضد الأخطار الصحية المتصلة بالمناخ؛ واعتماد نهج وقائي أكثر استشرافا للمستقبل في تحقيق الحماية الصحية.

لاستكشاف سبل لجعل الأمم المتحدة مراعية للمناخ والاستدامة البيئية، ولصياغة نهج محايد مناخيا لمباني الأمم المتحدة وعملاتها يحد من انبعاثات الكربون الخاصة بها.

وقبل أن أختتم بياني، نود أن نثني على العمل الذي قام به - ولا يزال يقوم به الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ للاضطلاع على أساس شامل وموضوعي وشفاف بتقييم آخر النشرات العلمية والتقنية والاجتماعية - الاقتصادية المتصلة بفهم الأخطار الناتجة عن تغير المناخ التي من فعل الإنسان، وآثارها وخيارات التكيف معها وتقليلها.

ويأمل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في أن تهدف الأمم المتحدة إلى وضع نظام شامل وعادل لما بعد عام ٢٠١٢ وذلك بحلول عام ٢٠٠٩، بإدراج أهداف محددة للتقليل، بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في منع التدخل البشري الخطير في تغير المناخ. كما نأمل في توفير الدعم اللازم لقيام جميع أصحاب المصلحة بالمشاركة المنصفة والفعالة في المفاوضات التي ستتم في المؤتمر الرابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في بوزنان، بولندا، هذا العام وفي المؤتمر الخامس عشر للأطراف، في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦٥ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للسيد روبرت شافر، المراقب الدائم لمنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

**السيد شافر (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلم بالانكليزية):** تدرك منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة الصلة بين الصحة البيئية والرفاه الاجتماعي والمسؤولية الضمنية للجيل الحالي، بما في ذلك مجتمع الأمم المتحدة، لتأمين صحة الكوكب للأجيال القادمة. إننا لسنا مجرد مستهلكين لمرة واحدة لإمدادات

**السيدة سباتوليسانو** (الجماعة الأوروبية) (تكلمت بالانكليزية): يعتبر عام ٢٠٠٨ سنة حاسمة لتناول مسألة تغير المناخ. وأنتم بعقدكم هذه المناقشة في الجمعية العامة، سيدي الرئيس، فقد أتختم لنا جميعا، فرصة مناسبة للمساهمة في تحقيق التقدم صوب الاتجاه الصحيح، ونحن نشكركم على ذلك.

إننا نعلم أن تغير المناخ يحدث الآن. إن الدليل على ذلك لا يمكن دحضه ويتراكم منذ مدة. ونعلم أن تغير المناخ يمكن التصدي له فقط على نطاق العالم، وأن نافذة الفرصة للعمل بشأن تغير المناخ آخذة في الانغلاق الآن. وكلما طال انتظارنا للعمل، ازداد سوء الأثر المترتب على تغير المناخ، وكبر التحدي الذي نواجهه.

لقد آن الأوان لكي نتقل من مرحلة الكلام إلى مرحلة الأفعال. ويجب أن نتفق على إطار للعمل قبل أن تنتهي في عام ٢٠١٢ الالتزامات الدولية الحالية. بموجب بروتوكول كيوتو. ويتطلب ذلك، أولا وقبل كل شيء، توافر إرادة سياسية قوية للتصدي لهذا التحدي العالمي من جانب أكبر المتسببين في انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم.

ويتمثل هدف الاتحاد الأوروبي في الحد من ارتفاع معدلات الحرارة على مستوى العالم إلى درجتين فوق المستويات التي سبقت المرحلة الصناعية. ولإرسال إشارة واضحة إلى الشركاء حول العالم، تعهد الاتحاد الأوروبي بالتزام مستقل بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة الخاصة به بالمقارنة بمستويات عام ١٩٩٠. بما لا يقل عن ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وبما يبلغ ٣٠ في المائة، كجزء من اتفاق عالمي تلتزم فيه جميع البلدان المتقدمة النمو ببذل جهود مقارنة، وتساهم في ذلك أيضا البلدان النامية.

ويتمثل أحد أهم أسباب أزمة تغير المناخ في النشاط البشري وما يتطلبه من طاقة، والذي يعتبر جوهر جدول الأعمال المتعلق بالمناخ. لقد عملنا على جعله أزمة غير عادية وهو لذلك يتطلب استجابة غير عادية من جانبنا جميعا، فرادى وجماعات. ويتطلب الإشراف الحقيقي توفر الوعي الكامل بالبيئة ويدفعنا إلى استخدام ذكائنا وطموحنا وقدرتنا على التكيف والابتكار من أجل اكتشاف القدرات الإنتاجية للأرض بطريقة مستدامة بيئيا في الوقت الذي نلبي فيه احتياجاتنا. ويجب أن تيسر الأمم المتحدة عملية إصلاح النشاط البشري تلك وتدفعها إلى الأمام بالاستناد إلى قواها الذاتية؛ وأن توفر منتدى محايدا لإجراء المفاوضات؛ وتزرع الثقة وتخفز الدعم السياسي الرفيع المستوى؛ وتكفل مشاركة قاعدة عريضة من الأعضاء المستفيدين وانخراطهم في العمل وتوليهم زمام المسؤولية.

وفي الختام، يجب أن نُزرع وثرعى الحساسية تجاه هشاشة المكان الوحيد الذي يمكن أن يعتبره البشر وطنا لهم، وذلك عن طريق التعليم المتجدد في تضامن. وهذه التعاليم تمجد مبادئ احترام كل إنسان للآخر، كما تمجد الاعتراف بكل ما هو عظيم داخلنا جميعا، حتى إن لم نكن نراه، وكذلك التفاهم والصبر. وبهذه المعتقدات سيعتبر توقع الخوض في مهمة صعبة، مثل وقف مد الدمار البيئي الذي يحدثه تغير المناخ، ضروريا وصحيحا من أجل الحفاظ على مسكننا، كوكب الأرض، قابلا للبقاء من أجل الأجيال القادمة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٠٨ (د - ٢٩) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا سباتوليسانو ممثلة الجماعة الأوروبية.

تغير المناخ الخطير يتوافق تماما مع النمو الاقتصادي المتواصل والرخاء.

والطريقة الثانية التي يمكن لمجموعة تدابير المجتمع الأوروبي أن تسهم بها بصورة مفيدة في اتفاق دولي هي من خلال نهجها لتشاطر الجهد بين البلدان المختلفة. وفي الوقت الحالي يوجد في إطار الاتحاد الأوروبي فرق بمقدار ٢٣ ضعفا في متوسط ثروة كل فرد بين أغنى الدول الأعضاء وأفقرها. إن الآلية التي وضعناها في رزمتنا تتيح لأفقر الدول الأعضاء مواصلة النمو بينما تقوم بتخفيض انبعاثاتها أو المحافظة عليها دون المستوى العادي للأعمال. ونحن، في الواقع، نقوم بالتنفيذ العملي للمبدأ الدولي المتمثل في المسؤولية المشتركة لكن المتباينة.

واسمحوا لي أن أضيف أن الأخطار لا يمكن أن تكون أكبر من ذلك. فمع ارتفاع درجات حرارة العالم بمعدل متسارع، لن يكون التحدي مجرد التوصل إلى اتفاق بشأن تغير المناخ في مرحلة ما بعد ٢٠١٢. بل هو ضمان أن نكون طموحين بما فيه الكفاية لمنع تغير المناخ من الوصول إلى معدلات مدمرة في غضون العقود القادمة الأمر الذي يمكن أن يعرض حياة الملايين للخطر ويفرض عبئا ثقيلا على اقتصاداتنا.

وهذا ينقلني إلى النقطة الثانية التي أود أن أشدد عليها. إن الإجراءات الخاصة بالمناخ التي تقوم بها المفوضية الأوروبية ومقترحاتها بشأن الطاقة المتجددة تبدأ كلها من خفض ٢٠ في المائة على الأقل من انبعاثات غاز الدفيئة قياسا بما كانت عليه في عام ١٩٩٠، وكما قلت، هذا التزام غير مشروط. لكنها أيضا وضعت ترتيبات لزيادة تخفيض الانبعاثات بنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة في حال تم التوصل إلى اتفاق عالمي.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قدم الاتحاد الأوروبي مجموعة القوانين المتعلقة بالعمل من أجل المناخ والطاقة المتجددة، التي ستضطلع بدور أساسي في تشكيل استجابة تنماشى مع التزاماتنا. وستمكن مجموعة القوانين المتعلقة بالعمل من أجل المناخ والطاقة المتجددة الاتحاد الأوروبي من تحقيق انخفاض كبير في انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة كبيرة في مصادر الطاقة المتجددة، عن طريق مزيج من الإجراءات الفعالة من حيث التكلفة، من خلال سوق الكربون والتوزيع العادل للجهود فيما بين الدول الأعضاء.

ويمكن أن تساهم تلك المقترحات مساهمة هامة في تعزيز العمل من أجل المناخ على المستوى العالمي. واسمحوا لي أن أشرح بإيجاز كيف يتم ذلك.

أولا، من الأساسي التوصل إلى اتفاق دولي بشأن تغير المناخ. ولا يمكن إلا للعمل العالمي - تحت قيادة البلدان المتقدمة النمو ولكن بمساهمة هامة من قبل الاقتصادات الناشئة - أن يتصدى بفعالية لهذا التحدي العالمي. وقد حقق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ المعقود في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ خطوة جذرية كنا في حاجة إليها، وذلك باتخاذ قرار بأنه ينبغي أن يتم بنهاية عام ٢٠٠٩ التوصل إلى اتفاق عالمي حول الفترة اللاحقة لعام ٢٠١٢. وأعتقد أن الإجراءات التي اتخذتها المفوضية الأوروبية ومقترحاتها المتعلقة بالطاقة المتجددة ستساعد المفاوضات القادمة بطريقتين أساسيتين.

أولا، هناك أهمية سياسية كبيرة للقيادة بالقدوة.

إن الاتحاد الأوروبي مسؤول عن حوالي ١٤ في المائة من الانبعاثات العالمية وهذه الحصص آخذة في التناقص. ولمجموعة تدابيرنا المتكاملة دور تقوم به هنا. فهي تبين أن إحداث التخفيضات الضرورية الكبيرة في الانبعاثات لتلافي

الخاص بدور رئيسي. ويمكن أن تيسر السلطات العامة إيجاد إطار عمل وحوافز على المدى البعيد لاجتذاب الاستثمارات نحو الأنشطة التي تسهم في التنمية الاقتصادية التي تستعمل انبعاثات أقل من الكربون. وفي الحقيقة، تأتي أكبر حصة من الاستثمارات والتدفقات المالية لمعالجة تغير المناخ من القطاع الخاص، وبالتحديد ٨٦ في المائة، وفقا للتقرير الصادر عن الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن تغير المناخ يؤثر على كل واحد على هذا الكوكب. وبالنسبة للبعض، يصبح بقاؤهم هو موضع التساؤل. فنحن نتكلم عن بيوتهم وأرزاقهم وطعامهم والماء الذي يشربونه؛ فكل هذا معرض للخطر وينبغي أن يؤخذ البعد الإنسان لتأثير تغير المناخ بالحسبان. لكن تغير المناخ ظاهرة عالمية. ولا يستطيع بلد بمفرده أو مجموعة من البلدان التغلب عليها، مهما كانت غنية أو قوية. فعلى البلدان الرئيسية المطلقة للانبعاثات اتخاذ الإجراءات اللازمة، وعلى جميع الدول أن تشارك في ذلك الجهد باعتماد السياسات الصحيحة في الوقت المناسب.

وعلى الأمم المتحدة أن تقود الجهود العالمية لمواجهة هذا التحدي العالمي. فليس هناك منظمة أنسب منها لمعالجة هذه المسائل. إن تغير المناخ مشكلة عالمية ويتطلب حلا عالمية. وأسرة الأمم المتحدة من الوكالات والصناديق والبرامج أكثر قدرة على اتخاذ الإجراءات بطريقة متسقة على نحو متزايد لدعم الدول الأعضاء، خلال مرحلتَي التفاوض على اتفاق جديد بشأن تغير المناخ وتنفيذه. ونرحب، في هذا الصدد، بالعمل الذي قاده رئيس المجلس التنفيذي.

وأود أن أختتم بالتأكيد من جديد على الدعم الفعلي من اللجنة الأوروبية للمفاوضات المتعددة الأطراف

ونعتقد أن نسبة الخفض بمقدار ٣٠ في المائة من الانبعاثات الجماعية من البلدان المتقدمة النمو مطلوبة بحلول العام ٢٠٢٠، إذا أردنا أن تتسنى لنا الفرصة لوقف الاحترار العالمي قبل أن يصل إلى مستويات خطيرة. وانطلاقا من هذه المسؤولية أيد قادة الاتحاد الأوروبي نسبة الخفض بمقدار ٣٠ في المائة التي دعا إليها الاتحاد في بالي. وسوف نواصل المطالبة بها، بصفتها الخطوة الضرورية التالية صوب التخفيض النهائي في الانبعاثات العالمية بنسبة النصف على الأقل بحلول العام ٢٠٥٠.

وتتوقع مجموعة تدابير المفوضية أن أهداف تخفيض الانبعاثات سوف تزداد بصورة تلقائية وتناسبية تمشيا مع الهدف الدولي الأكبر. وهذا يعني أننا مستعدون تماما للقيام بخفض يصل إلى نسبة ٣٠ في المائة بحلول العام ٢٠٢٠. وتوجد أيضا حافزا قويا للبلدان الثالثة للانضمام إلى الاتفاق العالمي المستقبلي وذلك باقتراحنا ألا تقبل حكومات الاتحاد الأوروبي شراء أرصدة الانبعاثات إلا من البلدان التي قامت بالتصديق على الاتفاق.

ونقطتي الثالثة والأخيرة تتعلق بنظام الاتحاد الأوروبي لتبادل الانبعاثات. فباعتماد التزامنا المستقل، يبعث الاتحاد الأوروبي كذلك بإشارة واضحة إلى مجتمع الأعمال، هي، وبالتحديد، أن سوق الكربون سوف تستمر، بدون انقطاع. وسوف نحتاج، في مكافحة تغير المناخ، إلى استغلال الأسواق على نحو أفضل. إن الانجرار في الانبعاثات أداة رئيسية في تحقيق خفض الانبعاثات بأقل تكلفة.

وبالنسبة لنا، لا يوجد أدنى شك في أن سوق الكربون العالمي لا بد أن تقوم بدور مركزي في اتفاق المناخ لما بعد ٢٠١٢ وذلك للحد من تكلفة التخفيضات الكبيرة في الانبعاثات التي يلزم أن تكون على مستوى العالم. وفي هذا الشأن، تقوم الشركات بين القطاع العام والقطاع

أصلاً والذي يمكن أن تزداد وتيرته. علينا أن نقوم بذلك لأننا نريد المزيد من النمو والمزيد من التنمية، لكن، في الوقت نفسه، علينا أن نؤمن كوكبنا وأن نحمي مستقبلنا. وتأييداً لهذا النهج، لا يوجد شك لدى الدول الأعضاء، كما اتضح خلال هذه المناقشة، في طائفة العلاقات القائمة بين تغير المناخ والتنمية المستدامة.

وعلى الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تستجيب الآن بتطوير سياسة للحلول يمكن أن تساعد الدول الأعضاء في الإجابة على بعض الأسئلة التي وجهها وآخرون خلال هذه المناقشة. فعلى سبيل المثال، نريد تفهماً أفضل لكيفية إدخال تغير المناخ في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية؛ ونحتاج إلى نصائح أوضح في كيفية الإعداد لاتفاقية إطارية للأمم المتحدة معززة بشأن نظام تغير المناخ، لا سيما، توجيهها أوضح لتيسير الوصول إلى الموارد المالية والاستثمارات؛ ونحتاج إلى المزيد من المقترحات الشاملة بشأن كيفية تحقيق الاتساق وتطوير التآزر ضمن منظومة الأمم المتحدة وذلك لسد الفجوة التنفيذية؛ ونحتاج إلى معرفة كيف يمكن للأمم المتحدة أن تنشط إلى أقصى درجة التدفقات المالية من أجل التكيف والتخفيف والتنمية القادرة على التأقلم مع المناخ؛ وأخيراً، نحتاج كذلك إلى معرفة كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم أفضل الدعم للبلدان النامية كي تتكيف مع الآثار الحتمية لتغير المناخ.

إن التحدي الذي نواجهه الآن هو تنفيذ سياسات على صعيد العالم يمكن أن تخلق اقتصادات منخفضة الكربون من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتوفر الحوافز للأفراد لتغيير سلوكهم. ولذا، على الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف أن تطور مع القطاع الخاص شراكات أقوى وأكثر دعماً لبعضها البعض. ولقد شرعت الأمم المتحدة، من خلال الاتفاق العالمي، في العمل

بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ودور الأمم المتحدة في هذا المجال.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه المناقشة المواضيعية. وفي هذه الساعة المتأخرة جداً، أخشى ألا يكون في وسعي أن أقدم لكم أكثر من ملاحظاتي الختامية.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن مدى امتناني للدول الأعضاء التي طرحت بقوة رسالة واضحة بشأن لزوم بقاء تغير المناخ من أهم أولويات الأمم المتحدة. وعدد الوفود التي تكلمت، ومجموعها ١١٥ وفداً، إنما هو دليل على الأهمية التي ينطوي عليها اتخاذ إجراءات عملية فورية لمعالجة تغير المناخ.

وخلال الأيام الثلاثة الماضية استمعنا إلى بعض الأسباب المقنعة التي تبرر قيام الأمم المتحدة بتعزيز نهج وشراكات متكاملة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما القطاع الخاص والسلطات المحلية، بغية النجاح في التغلب على التهديد الذي يشكله تغير المناخ على طريقة حياتنا.

لكن لا يعني هذا أننا، كأفراد، ينبغي أن نشعر بأنه لا حول لنا ولا قوة أمام حجم هذا التحدي. فالتبرعات الصغيرة تصبح مبلغاً كبيراً. وأوضح العديد من المتكلمين أننا فعلاً نستطيع أن نحدث أثراً من خلال إدخال تغييرات بسيطة على سلوكنا اليومي.

وهناك قناعة عامة انبثقت عن هذه المناقشة وعن أفرقة الخبراء. وهي أن الإجراءات الضرورية لمعالجة تغير المناخ متشابهة إلى حد كبير بحيث لا يمكن التعامل معها إلا من خلال الجهود المتضافرة.

وينبغي للأهداف الطويلة الأجل لخفض انبعاثات غاز الكربون أن تواكب التكيف مع الاحترار العالمي القائم

دعم واسع وتقديم التعاون التقني لضمان التنفيذ الكامل للاتفاقات القائمة والمقبلة. بموجب اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ. وبغية تدعيم تلك العملية، من الأهمية بمكان أن تعمل الدول الأعضاء بسرعة وبشكل تعاوني من أجل التوصل إلى اتفاق على مبادئ إطار سياسي استراتيجي لتوجيه أنشطة منظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

وأخيراً، أود أن أشكر الدول الأعضاء كافة على إسهاماتها الثاقبة في هذه المناقشة المواضيعية، "الأمم المتحدة والعالم يعملان لمواجهة تغير المناخ". وقد استمعنا إلى مختلف الملاحظات حول تقرير الأمين العام. ومع ذلك، يبدو أن ثمة تفهم عام لضرورة القيام بمزيد من العمل.

وفي ضوء الشعور بالإلحاح الذي عبر عنه كثيرون، أقترح أن يقدم الأمين العام للجمعية العامة إحاطة إعلامية أكثر تفصيلاً عن الجهود الرامية إلى تعزيز وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. فضلاً عن ذلك، وبغية النظر بشكل مستمر في مسألة تغير المناخ في إطار الجمعية العامة، أنوي عقد جلستين حتى تتاح لنا الفرصة للنظر في جوانب محددة لمسألة المناخ بتفصيل أكثر. وسيتركز الاهتمام في الجلسة الأولى على احتياجات البلدان الضعيفة وشواغلها، بينما تركز الجلسة الأخرى على مسؤولية الشركات والاستدامة.

بهذا تحتتم الجمعية العامة مناقشتها الموضوعية المعنونة "الأمم المتحدة والعالم يعملان لمواجهة تغير المناخ". وبذلك تكون الجمعية العامة قد احتتمت المرحلة الحالية من نظرها في البنود ٤٨ و ٥٤ و ١١٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٥.

على إيجاد المزيد من القيادات المؤسسية العالمية ذات القيم الأخلاقية.

ومن الواضح أنه عندما يقوم كبار رجال الأعمال في العالم، مثل السير ريتشارد برانسون وعمدة مدينة نيويورك مايكل بلومبيرغ بوضع ثقلهم وراء الجمعية العامة للأمم المتحدة عندها يأخذ القطاع الخاص والحكومات المحلية هذه المسألة بمجدية كبيرة. وفضلاً عن ذلك، يعترفون بالإسهامات التي نقدمها.

وبإدخال إبداع قطاع المال والأعمال وابتكاراته، لدينا فرصة حقيقية لإقامة حلقة فاضلة يمكن من خلالها للدول الأعضاء - التي توفر حوافز السوق وإطار عمل تمكيني واضح للقطاع الخاص - أن تدعم الثقة في الاستثمار الأخضر على الأجل الطويل.

ويدي كثير من البلدان المتقدمة النمو استعداداً متزايداً لتقديم تمويل جديد وتعزيز الأدوار الهامة التي تضطلع بها المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة. وهذا أمر أساسي، لأننا لا يمكن أن نغالي في أهمية تسارع عمليات نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وضمان تمويل كاف للتكيف والتخفيف.

وفي هذا الصدد، وجهت الجمعية العامة إشارة واضحة إلى البنك الدولي ومجتمع المانحين لزيادة الاستثمارات في البلدان النامية دعماً للجهود الوطنية والدولية الرامية إلى مواجهة تغير المناخ. ومنظومة الأمم المتحدة أيضاً دورها الهام في تيسير تلك الأهداف والمبادرات الخاصة للدول الأعضاء بشأن تغير المناخ.

والدول الأعضاء تقر بأن الأمم المتحدة هي المحفل الأمثل للاستجابة المتكاملة للتحديات التي تنطوي عليها مواجهة تغير المناخ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وللمنظومة دورها الهام أيضاً في زيادة الوعي عالمياً، وحشد